**IJJA International Jordanian Journal ARYAM** **Volume 3, Issue 4, 2020**
**ISSN (print): 2710-3005, ISSN (Online): 2706 – 8455** **Pages 18-55**

# تمكين المرأة تجاريًا وتعزيز المساواة بين الجنسين من منظور القانون الأردني

# Empowering Women Commercially and Promoting Gender Equality from the Perspective of Jordanian Law

**د. ديما متروك العون**

**D.r Dema Matruk Hunian Aloun**

**The Hashemite University**

**Received: 2, 2022** **Revised: 03, 2022** **Accepted: 04, 2022**

**الملخص:** هدفت الدراسة الحالية الى التعرف على تمكين المرأة تجاريًا وتعزيز المساواة بين الجنسين من منظور القانون الأردني واستعرضت فيها الباحثة تمكين المرأة في القانون الأردني وتمكينها تجاريا إضافة الي تعزيز المساواة بين الجنسين من منظور القانون الأردني وأوصت الباحثة بضرورة توفير أرضية تجارية ثابتة للمرأة، وتتمثل هذه الأرضية في الأدوات التجارية التي تساعد المرأة على بناء القدرة والخبرة واكتساب المعرفة التجارية من خلال تيسير سبل وصول المرأة إلى المعرفة المتخصصة عن طريق برامج وورشات التدريب لبناء المهارات الفنية والمهنية والعلمية والإدارية اللازمة لممارسة التجارة وتنمية أعمالها. وحاضنات أعمال لتقديم الخدمات اللازمة لدعم الأعمال التجارية للمرأة، والتوجيه والتدريب الخاص بالأنشطة التجارية بما يتلائم مع معطياتها واحتياجاتهها كمرأة. ومراعاة الوصول للمرأة في كافة أرجاء المملكة والفروقات المترتبة على ذلك. وأيضاً ضرورة التركيز ليس فقط على المرأة كفرد، وإنما على النساء كمجموعات، وتثقيفهن بشأن العمل الجماعي.

**الكلمات المفتاحية: التمكين، تمكين المرأة تجاريا، المساواة بين الجنسين، القانون الأردني.**

**Abstract:** The current study aimed to identify the commercial empowerment of women and the promotion of gender equality from the perspective of Jordanian law. Commercial tools that help women build capacity and experience and gain commercial knowledge by facilitating women's access to specialized knowledge through training programs and workshops to build technical, professional, scientific and administrative skills necessary to practice trade and develop their businesses. And business incubators to provide the necessary services to support women’s businesses, and guidance and training for commercial activities in line with their data and needs as women. And taking into account access to women in all parts of the Kingdom and the resulting differences. Also, the need to focus not only on women as individuals, but on women as groups, and educate them about teamwork.

**Keywords:** Empowerment, Commercial Empowerment of Women, Gender Equality, Jordanian Law.

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

**المقدمة:**

العلاقة بين التجارة والمرأة علاقة معقدة ومتشابكة، تستوجب البحث العميق والفهم المدروس لأسسها الإقتصادية والقانونية والإجتماعية من جهة وللقوانين التجارية والقوانين المتصلة بهذا الشأن من جهة أخرى، بغية وضع نظام قانوني يحمي حقوق المرأة التجارية ويسهم بتعزيزها إقتصادياً ويدعم دورالمرأة في التنمية المستدامة ويحد من أثر العنف الاقتصادي ضدها ومن الأثار الإقتصادية لجائحة كورونا عليها كذلك من خلال تمكينها والمساواة بين الجنسين وفهم المنظور الإجتماعي للتجارة. وتكمن أهمية التجارة من الناحية الإقتصادية، أن التجارة بأنظمتها القانونية وتشريعاتها المختلفة والسياسات التجارية تمثل قوة هائلة، إما لتقوية المرأة وتعزيز مكانتها تجارياً أو قوة هادمة تسهم في ترسيخ التمييز بين الرجل والمرأة والتحيز ضدها. مما يجعل تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تمكين المرأة وسيلة حمائية بدورها كأكثر المفاهيم اعترافاً بالمرأة كعنصر أساسي لتنميــة المجتمعات، إذ يسـعى التمكين للقضاء على جميـع مظاهـر التمييـز التـي تتعـرض لهـا المرأة. فتحرير التجارة من القيود الإجتماعية المبنية على نوع الجنس وكافة أشكال التمييز التي تتعرض لها المرأة عند ممارسة الاعمال التجارية، يشكل أساساً لتجارة متينة ومتقدمة تقوم على عدم التحيز والمساواة في الفرص والتوزيع المنصف للأصول التجارية مما يؤدي الى ارساء قواعد عادلة لتجارة تمنع تفاقم الفجوة بين الجنسين وتُمكّن المرأة لتكون أداة للنمو الإقتصادي وتعزيز حقوقها التجارية.[1]

كما وأن التجارة تمثل رافداً اقتصاديا حيوياً من روافد الاقتصاد الأردني مع قطاعي الصناعة والزراعة، وتقدم للمرأة فُرصاً مهمة لتعزيزها إقتصادياً؛ كخلق الوظائف الجديدة وتسهيل الخدمات المالية والحصول على الممتلكات وغيرها من الأصول الإنتاجية، وتسهم بتطور تعلم المرأة والبنية الاجتماعية والقانونية ككل، كما وتسهم في توفير إحتياجات المرأة الأساسية وإعالة أسرتها. وكذلك التجارة تؤدي الى زيادة مشاركة المرأة في قطاع الاقتصاد والارتقاء بحقوقها التجارية وتمكينها من الوصول للموارد والأصول التجارية والتحكم بها وقد توصلها للأطر العالمية مما يعزز من مكانتها ويقربها من مكانة الرجل التجارية أكثر.

كما وتعد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تجارياً أحد أكبر المحفزات الإقتصادية التي تؤدي الى رفع مستوى التنمية المستدامة ودعم الإستثمارات وفتح أسواق جديدة ورفدها بخبرات متنوعة. فعادة ما تستثمر النساء النسبة الأعلى من دخلهن في أسرهن ومجتمعاتهن مقارنة بالرجال مما يعكس الدور الإيجابي الذي لا يقتصر عليها فقط وإنما يتعداه للمجتمع.[2] الأمر الذي يتطلب تحقيقه

بناء مجتمع متقبل لهذا النهج، وتوفير بيئة سياسية وقانونية واقتصادية حاضنة للمرأة، تستطيع المرأة من خلالها أن تمارس الأعمال التجارية وتنافس دون خوف من القمع والإستغلال والتمييز أوالتهميش، أو انتهاك لحقوقها في الميدان التجاري بناءاً على النوع الإجتماعي.

والتمكين الإقتصادي للمرأة لتعزيز مساواتها بالرجل من خلال التشريعات التجارية؛ أمر بالغ الأهمية لحماية كيان المرأة التجاري وضمان وجودها في التجارة، لذلك فإن القضاء على الثغرات المستشرية بين الجنسين وضمان تحقيق نتائج اقتصادية متساوية للمرأة والرجل؛ أمران أساسيان لتحقيق المعايير القانونية والأخلاقية والدينية والدولية للمرأة.

---

[1] قراءات موسعة في محزر، أحمد محمد (١٩٨٧-١٩٨٦) ، **القانون التجاري**، الجزء الأول، مطبعة حسان/ القاهرة،وكذلك فرج، توفيق حسن (1990)، المدخل للعلوم القانونية، مؤسسة الثقافة الجامعية/ الاسكندرية

[2] دوفلو، استر(2013) **تمكين المرأة والتنمية االقتصادية"**. مجلة عمران للعلوم الإجتماعية والإنسانية – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - قطر، 2(5 :)51 - 76.

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

هذا وشهدت وتيرة التقدّم في مشاركة المرأة الاقتصادية ركودًا نسبيًا في السنوات الأخيرة بشكل عام، وثبوت تناقص النمو الاقتصادي الوطني، مما يثير الجدل حول دور المرأة الحقيقي. فإحتل الأردن المرتبة 140 من بين 142 دولة حول العالم بحسب مؤشر الفجوة بين الجنسين، وسجل تراجعًا عن 2017، حيث احتل حينها المرتبة 135 من بين 144 دولة بحسب تقرير(3)، كما وسجل الأردن الترتيب 180 من أصل 187 دولة بحسب مؤشر "المرأة، الأعمال والقانون" بالتقرير الصادر عن البنك الدولي لتكون من بين الدول الأقل في العالم في هذا المؤشر لعام 2019.(4)

كما بينت التقارير الدولية لهيئة الأمم المتحدة منذ عام 2015 الى عام 2020 على التوالي أن الفوارق بين الجنسين في أغلب دول العالم صارخة وتتركز في المجالات الاقتصادية والسياسية . وفيما تحقق بعض الدول شيئاً من التقدم على مدى ابدرجات محدودة ومتفاوتة، إلا أن المرأة لا تزال تكسب أقل من الرجال في عموماً في سوق العمل على مستوى العالم بنسبة (24%).5

وفي الآردن، مجال مشاركة المرأة ما زال محصوراً في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، على عكس الأعمال التجارية الكبيرة التي ما تزال حكرًا على الرجال.6 كما وأفرزت نتائج الانتخابات لغرف التجارة وممثلي القطاعات التجارية لعام 2019، عدم فوز أي امرأة وذلك بخسارة المرشحتين الوحيدتين، وبالتالي فإن مجالس إدارة (16) غرفة تجارية جاءت خالية من أي تمثيل للمرأة،(7) وذلك بالرغم من أهمية زيادة تمثيل الإناث في مجالس غرف الصناعة والتجارة وتمثيلهن في اتحاد غرف التجارة والصناعة الأردني.8

وعليه، فأن تعزيز دور المرأة في العمل عموماً والعمل التجاري خصووصاً، يعتبر مطلباً هاماً لتحقيق التنمية الشاملة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، وهي من القضايا الفاصلة في تحسين سوق العمل الأردني محلياً وعالمياً. ولا تزال هناك العديد من الثغرات الخطيرة الواجب حلها بتضافر الجهود الدولية والوطنية معاً إذ أن قضية تمكين المرأة تحتل مساحات كبيرة من البرامج التنموية والبحثية والحقوقية، من منظور العدالة وتكافؤ الفرص وحقوق المواطنة العادلة.

**أهمية الدراسة**

لقد جاءت هذه الدراسة من أجل معالجة معظم المسائل القانونية المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين في التشريعات التجارية من خلال تمكين المرأة والإشكاليات التي يثيرها الموضوع. حيث تظهر أهمية الدراسة موضوع البحث، بالوقوف على وضع المرأة في عـالم التجارة محلياً وعالمياً، من خلال تحديد مركزها القانوني كتاجر، وما يترتّب عليه من حقوق والتزامات. ويضاف إلى ذلك أهمية دراسة موضوع الآليات الوطنية والدولية لحمايـة حقوق المرأة التجارية وإشكالية الغارمات الأردنيات كأحد الأثار القانونية.

ولا أدل على أهمية البحث بموضوع تمكين المرأة تجارياً من حيث جوانبه القانونية مقولة

---

(3) التقرير السنوي 2020 - مجموعة البنك الدولي 2020 – منطقة الشرق الاوسط وافريقيا

(4) التقرير السنوي 2020 - مجموعة البنك الدولي 2020 – منطقة الشرق الاوسط وافريقيا

5 تقرير الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين 2020- اللغة العربية

6 دليل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، البنك المركزي 2018.

(7) مقال: تضامن: 16 غرفة تجارة في الأردن تخلو من التمثيل النسائي – دراسة تحليلة غرف التجارة وممثلي القطاعات التجارية لعام 2019

8 المرجع السابق

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

"بلومبير" أن التمكين الإقتصادي للمرأة بمثابة الجرعة السحرية والفعالة التي تعزز المساواة بين الجنسين وتزيد من ثروة الشعوب ورفاهيتها.[9]

**مشكلة الدراسة**

تتجلى مشكلة الدراسة في بعدم وضوح المركز القانوني للمرأة وأن حقوقها التجارية لطالما كانت عرضة للانتهاكات والممارسات التمييزية، والسبب في ذلك يعود إلى النهج التشريعي العمومي الذي انتهجه المشرّع في القوانين التجارية والقوانين ذات الصلة، والممارسات العملية المميزة بسبب الفراغ الرقابي.

وتتلخص إشكالية الدراسة جوهريًا في أن دراسة قضايا حقوق المرأة التجارية وحمايتها من الناحية التشرعية لم تأخذ حقها بعد، ويعتريها النقص بسبب عموميتها وإطلاقها على الرغم من وضوح مبادئ المشرع من حيث تحديد المركز القانوني بناءاً على النوع الإجتماعي وقلة الدراسات القانونية المتخصصة لها، خاصةً مع بروز جائحة كورونا، وذلك في ضوء الشريعة الإسلامية التي تعدّ بحق مصدرًا خصبًا للعناية بالمرأة وحمايتها، والتشريعات التجارية الأردنية والقوانين ذات الصلة.

**أسئلة الدراسة**

- ماهيّة المركز القانوني للمرأة في القوانين التجارية وماهي الشروط الواجب توافرها لاكتسابها صفة التاجر؟
- ما هي الضمانات والقواعد القانونية التجارية لتعزيز فهم العلاقة بين التجارة والمساواة بين الجنسين؟
- ما هي طبيعة الآليات المطبقة في الأردن لحماية حقوق المرأة التجارية؟ وكيف يمكن تفعيل هذه الآليات لتوفير حماية أكبر وأكثر فعالية لتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين؟

**أهداف الدراسة**

تهدف الباحثة من هذه الدراسة على بيان المركز القانوني للمرأة تجاريًا وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتأطير التشريعات التجارية التي تنظم حقوقها وتعزز حقوقها اقتصادياً، والتركيز على تشخيص الواقع كما هو. وكذلك تهدف لرسم الآليات القانونية وغير القانونية المحلية والدولية لحماية حقوق المرأة التجارية من أجل فهمها بصورة أفضل وإعمالها بالتساوي مع الرجل، والعمل على التطبيق الفعلي لهذه الآليات، سعيًا إلى سدّ الخلل الموجود في النظام التشريعي التجاري بصورته الحالية، وتعديل ما يمكن تعديله، وتطويره إن أمكن ذلك.

[9] مجلس الشؤون الإقتصادية والتنمية (2016) **برنامج التحول الوطني 2020** ،أحد برامج رؤية 2030 ،روجع من: http://vision2030.gov.sa/sites/default/files/NTP_ar.pdf

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

**المصطلحات الإجرائية:**

- **المرأة**: مصطلح يصف الدور الذي تقوم به النساء في المجال القانوني والمجالات غير القانونية ذات الصلة. لأغراض هذه الدراسة ينبغي أن تُفهم جميع الإشارات إلى مصطلح المرأة على أنها تشمل النساء والفتيات، ما لم يذكر خلاف ذلك على وجه التحديد[10].
- **المرأة التاجر:** هي المرأة التي تتخذ من التجارة حرفة لها، تزاولها بصورة منتظمة، بحيث تقصد بها تحقيق سبل العيش الكريم والمشاركة الفاعلة وممارسة حقوقها التجارية.[11]
- **المساواة بين الجنسين**: تعني التساوي في كافة الحقوق والمسؤوليات والفرص بين المرأة والرجل، ولا تعني المساواة بين المرأة والرجل أن يصبح الاثنان شيئًا واحدًا ويتساويان مطلقًا، إنما تعني ألا تعتمد حقوق المرء ومسؤولياته وفرصه على جنسه ذكراً كان أو أنثى، وينطوي مفهوم المساواة بين الجنسين على أن تؤخذ مصالح المرأة واحتياجاتها وأولوياتها بعين الاعتبارعند ممارسة حقوقها.[12]

**تعزيز المساواة بين الجنسين تجارياً واستراتيجياته الإقتصادية**

يعد مصطلح تعزيز المساواة بين الجنسين من المفاهيم الجديدة التي برزت في أواخر القرن المنصرم، حيث احتلت هذه المفاهيم دورًا بارزًا في أدبيات التنمية المرتبطة بموضوع المرأة، فظهرت بذلك مصطلحات مستجدة النوع الإجتماعي كالإدماج، والمصطلح الأكثر شيوعًا في عالم المرأة وما يخصها هو التمكين، وقد احتلت هذه المصطلحات عناوين بارزة في سياسات الدول والمنظمات الدوليّة وتشريعاتها، هذه المصطلحات وليدة العالم الغربي، وعندما انتقلت إلى اللغة العربية من اللغات الأجنبية كانت غامضة بمعانيها ومبهمة بملامحها، وعلى الرغم من شيوع استخدام هذه المصطلحات إلا أن هذا لا يعني وجود إجماع، وفهم مشترك ووافٍ لما تعنيه على وجه التحديد، مما أدى إلى ظهور معانٍ مختلفة لمفهوم واحد، وهو مصطلح "التمكين"[13].

تمكين المرأة من خلال السياسات التشريعية التجارية لتعزيز حقوقها ومساواتها بالرجل في ظل تعقّد العلاقة بين التجارة ونوع الجنس يقوم أساسًا على الأثر المحتمل للسياسات والتشريعات التجارية لكل من المرأة والرجل، وكيفية وضع سياسات ملائمة لضمان إسهام التجارة في تعزيز الفرص للجميع، مما يتطلب البحث بالقوانين والأنظمة والتعليمات الواردة في قوانين التجارة للبحث في تمكين المرأة اقتصاديًا

(10) ichelson, Ethan (2013). "Women in the Legal Profession, 1970-2010: A Study of the Global Supply of Lawyers". Indiana Journal of Global Legal Studies. doi:10.2979/indjglolegstu.20.2.1071. ISSN 1080-0727. مؤرشف من الأصل في 17 مايو 2019

11 د/ دويدار هاني (2002)، **التنظيم القانوني للتجارة**، دار الجامعة الجديدة للنشر/ الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2002م ص 17

12) بدري، بلقيس يوسف. **ببليوغرافيا المرأة العربية**، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث،، 1995 الجامعة الأردنية. ص 248

(13)كمال، هالة (2015) ، **قضايا منهجية في النقد النسوي**، مؤسسة المرأة والذاكرة 15

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

ومســاواتها بالرجل، بدراســة حقوق المرأة الواردة في قوانين التجارة لمتخصــصــة كالقانون التجاري، وقانون الشـركات، وقوانين الاسـتثمار والقوانين اللإقتصـادية الأخرى في التشـريعات الأردنية. وكذلك حقوق المرأة التجارية والاقتصادية على المستوى الدولي في الاتفاقيات المصادق عليها من الأردن.

التمكين التجاري لا يقف عند الحدود التشـــريعية، مما يلزمنا ببحثه في الأجهزة والمنظمات المعنية بالشـأن التجاري كمنظمة التجارة العالمية ومجموعة البنك الدولي والشـركات العاملة في التجارة الدولية إضـــافة لدراســـة قاعدة البيانات بشـــأن الأحكام الصـــريحة المتعلقة بنوع الجنس في الاتفاقات التجارية الإقليمية من جهة أخرى، وذلك لبيان كيفية اسـتفادة المرأة من التجارة من خلال إعمال التجارة لمصـلحة الجميع بشكل متساو، وأن تستمر فوائدها في أعقاب أزمة كوفيد- 19.

وإضـافة لما سـبق التمكين التجاري يلقى دعماً من السـياسـات الحكومية والتوجيهات الملكية السـامية التي تمثلت بوجوب مواصـلة العمل لحماية وتعزيز حقوق المرأة الإنسـانية والاقتصـادية والسـياسـية، ومكافحة كل أشـــكال التمييز ضـــدّها ومراجعة الإجراءات والمبادرات المتعلقة بتمكين المرأة، ويعكس المعوقات التي تحدّ من استقلالها الاقتصادي.

ولم يعد وجود المرأة في التجارة موضـــوعًا حقوقيًا ينطوي على التمييز ضـــد المرأة لمنحها فرص أكثر وأفضـــل وإنما يتعداه لدعم دور المرأة في خطط الإنماء المســـتدامة علمًا بإن اغتنام هذه الفرص ســـيكون أكثر أهمية في عالم ما بعد جائحة كورونا. وتُشـــكّل التجارة أداة تمكينية قوية لتحقيق التنمية الاقتصـــادية للمرأة إذ تؤيد التقارير الدولية والدراســـات التجريبية وُجهة النظر هذه بأدلة قوية تثبت أن مشاركة المرأة وزيادة مشاركتها في التجارة يمكـــن أن يُحفّز النمو الاقتصادي الذي يشكّل بدوره شرطًا ضـروريًا لتحقيق نتائج إنمائية أوسـع نطاقًا، مما يعود بالنفع الجامع الشـامل عليها وعلى اقتصـاد دولتها ككل[14]. ويُشكّل النمو الاقتصادي شرطًا ضروريًا للحد من الفقر بشكل عام وفقر المرأة بشكل خاص، ولا ســـيما في البلـــدان المنخفضة الدخل، فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما يرتبط بالحد من درجة الفقر، وبمسـألة إعادة توزيع الدخل، ويمكن للتجارة أن تخفض أو ترفع كلفة السـلع والخدمات التي لا تكون متاحةً محليًا بأسعار معقولة، وتحسِّن نوعيتها وكفاءة إنتاجها وتزيد من تنوعها في السوق، وقد تنتقل بها للأسواق العالمية فتوفر مجموعة أفضل وأكثـــر تنوعًا تلبي احتياجات الناس المختلفة من عوامل مدخلات الإنتاج المســتوردة مما يخفض تكاليف الإنتاج، ويمكن أن يتيح الإنتاج الذي قد لا يكون هذه الاستراتيجية التنظيمية.

أيضًـا تؤثر التجارة على الدخل القومي؛ بأن تزيد فرص توليد الدخل المتاحة للاقتصـاد الوطني عبر قنوات مختلفة منها قنوات تصـريف الفـــائض، وتؤثر مشـاركة المرأة في التجارة على مجموعة

[14] الاستراتيجية الجنسانية للاتحاد الأفريقي (2018-2027)

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

واســـعة من النتائج الإنمائية بنحو إيجابي، وقد تؤثر تغيرات التجارة على مدى رغبة المرأة بالانخراط بحجم أكبر، وعلى الحوافز التي تنظر فيها المرأة عندما تُقرر انضـــمامها من عدمه إلى قوة العمـــــل الرسـمية، الأمر الذي يمكن أن يؤثر تأثيرًا كبيرًا على الإدماج الاجتماعي فيما يتعلـــــق بالمســاواة بين الجنسين.

**التمكين التجاري للمرأة يشمل الفئات التالية**:

يعرّف مفهوم تعزيز حقوق المرأة وتمكينها، بأنه مجموعة العمليات المباشـــرة وغير المباشـــرة التي تُتيح للمرأة القدرة على اتخاذ القرارات وإعمالها مما يُكسبها قوةً وثقة واستقلالية تُمكّنها من السيطرة على حياتها وأعمالها، كما يُمكن تعريف تمكين المرأة بأنّه العملية التي تُشـــير إلى امتلاك المرأة موارد أساسية تستطيع الاستفادة منها ايجابًا وإدارتها والعمل بها بقوة وحرية لتحقيق ما تصبو إليه من أهداف وإنجازات.[15]

وبناءً على هذا التعريف يتبيّن أهمية توافر ثلاث عناصر مترابطة لتستطيع المرأة ممارسة اختياراتها الفردية؛ ويُشير كلّ من تلك العناصر إلى معنى مختلف عن الآخر:

- الموارد، تُشير إلى التوقعات والمخصصات المادية، والاجتماعية، والبشرية للمرأة.
- الإدارة، تُشير إلى قدرة المرأة على تحديد أهدافها الاستراتيجية وأهدافها الأساسية التي تسعى للوصول إليها والتصرّف بناءً عليها واتخاذ القرارات بناءً على نتائج تلك الأهداف.
- الإنجازات، تُشـــير إلى مجموعة النتائج المتنوعة والتي تبدأ من تحقيق مســـتوى عيش كريم وتحسينه، إلى تحقيق مبدأ تمثيل المرأة اقتصاديًا وتجاريًا بأفضل الصور.[16]

وتعزيزالمساواة بين الجنسين تجاريا يشمل المرأة بصور مختلفة تتمثل بـ:

- المرأة العاملة.
- المرأة سيدة الأعمال.
- المرأة العاملة في العمل غير المنظم "العمل المنزلي".
- المرأة الفقيرة، والمرأة المعيلة للأسرة[17].

**وهناك أربع استراتيجيات تسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تجارياً :**

أ- تحقيق المساواة في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية.

ب- تقاسم المواردارد والمشاركة في عملية صنع القرار.

---

(15) McVeigh, T. (June 6, 2013). "Online Feminist activists of the digital age". Taipei Times . مؤرشف من الأصل في 31 مارس 2019. أطلع عليه بتاريخ 2021/2/13

(16) "**empowerment of women**", eige.europa.eu, Retrieved 19-4-2020. Edited. أطلع عليه بتاريخ 2021/2/13

(17) تقرير هيئة الأمم المتحدة - التمكين الاقتصادي للمرأة - 2019

ت- تعزيز سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة وتحسين مستويات معيشة المرأة.

ث- القضاء على العنف ضد المرأة في المنزل وفي مجتمعاتها.[18]

وبناءًا على هذا التفسير النظري لمفهوم التمكين فأننا نجد أن التمكين كمفهوم يرتكز على عنصر القوة الذي يشكل جوهر عملية التمكين كأساس قانوني، فالقوة تقرن في أغلب الأحيان بالقدرة على فعل أمر محدّد أو تحديد إنجاز معين، فيتولد عن تلك القدرة الشعور بالمسؤولية والرغبة الجادة في اتخاذ القرار والتصرف بكل حرية، لكن يظل دور العامل الذاتي شرط ضروري لنجاح التمكين، فالتمكين بصفة عامة يقوم على المنْح الذي يجب أن يقابله التجاوب والإيمان من طرف المستهدف، فلابد أن يكون المستهدف لديه وعي ورغبة حقيقية في التغيير، مما يستدعى البحث في طريقة الوصول إلى مفهوم التمكين من الجانب الاقتصادي أولا ومن ثم الجانب التجاري على وجه التخصيص.

**تحقيق المساواة بين الجنسين في القطاع التجاري**

تحقيق المساواة بين الجنسين في القطاع التجاري يكون بتمكين المرأة. فتمكين المرأة هو المرآة المعاكسة لمفهوم المساواة بين الجنسين لتعزيز حقوق المرأة الذي يتطلب عملا ذا أبعاد متعددة- جندرية، وإنجابية، واقتصادية، وسياسية، وقانونية.ولذلك، تضمنت الأدبيات المختلفة تعريفات عدة لمفهوم التمكين. فهو من المفاهيم المعاصرة التي ترتقي بالعنصر البشري في العالم المعاصر إلى مستويات راقية، فتمحور الكثير منها حول تمكين الإنسان ليصبح عضوًا فعال في مجتمع قادر على القيام بأدوار معينة. حيث قيل بمفهوم التمكين " يمكنك تمكين الناس أحيانًا ويمكنك تمكين بعضٌ منهم في كل الأوقات ولكن من الصعب تمكين كافة الناس في كافة الأحيان والأوقات - ابراهام لنكولن."[19]

التدقيق والإمعان في هذه المقولة يبين أن التمكين كأداة لتعزيز المساواة بين الجنسين في التشريعات التجارية هو إستراتيجية وسياسة تتبع خلال فترة زمنية ما تمر بمراحل و يلزمها متطلبات محركها الأساسي هو العنصر البشري رجالاً ونساءاً. ولكن هذا التصور غير كاف إذ يشوبه الغموض حول مفهوم التمكين لتعزيز الحقوق التجارية للمرأة بقدرٍ مساوٍ للرجل، مما تطلب منا تخصيص مبحث منفرد ليكون مدخل تمهيدي يوضح لنا المفهوم الحقيقي لمصطلح التمكين التجاري للمرأه على وجه الخصوص يركز على الجانب االتشريعي المتعلق بالسياسات والقوانين التجارية لتفادي الخروج عن مجال الدراسة.

وتاريخياً، مفهوم حقوق المرأة والنهوض بها وتمكينها شهد العديد من التطورات، فقد كان التركيز

---

[18] الاستراتيجية الجنسانية للاتحاد الأفريقي (2018-2027)

[19] ملحم سليم، التمكين كمفهوم إداري معاصر، بدون طبعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات،مصر الجديدة،القاهرة،2006، ص.02

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

سابقا على مسألة إشـراك المرأة في التنمة، وتمكينها من مصادر الدخـل المختلفـة عبربرامج تهدف إلى بناء قدراتها الإنتاجية، ومن ثم تغير هـــــذا التوجه مع مؤتمر الأمم المتحدة في نيروبي عام 1985،إذ تحولت النظرة الســـائدة آنذاك حول حقوق المرأة من مفهوم "المرأة في التنمية" إلى مفهوم " النوع الإجتماعي والتنمية" الذي يهدف إلى قياس توزيع الأدوار والإلتزامات بين كل من المرأة والرجل. وبشكل عام؛ أصبحـت هذه المفاهيم جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات النهـوض وتمكين المرأة. [20] مما أدى لزيادة الإهتمام بالأبعاد المبينة على النوع الإجتماعي في عالم التجارة و في العديد من المبادرات تحت مظلة "المعونة مقابل التجارة". وبذلك، أصبح التمكين التجاري والإقتصادي بهذا المضمار وجهان لعملة ويهدفان لنفس الغايات وعليه فأنه لغايات الدراســة فأن مصــطلحي التمكين الإقتصــادي والتمكين التجاري ســيخصــصــان ويســتخدمان لنفس المعنى بكل ما يشــملانه من أنشــطة تجارية وريادة أعمال والدراسات الفنية والمهنية والإكاديمية أو تصميمات المشاريع والمبادرات التي تركز بشكل خاص على دمج النوع الإجتماعي في المجال الاقتصادي أو النشاط التجاري.

**مفهوم التمكين التجاري للمرأة وأبعاده الإقتصادية**

يعتبر مفهوم التمكين Empowerment من المفاهيم الاجتماعية الهامة باعتباره عنصرًا حيويًا لا يمكن تجاهله في عملية التنمية لتحقيق المساواة بين الجنسين، فعملية التمكين تعني العمل الجماعي في الجماعات المقهورة، أو المضطهدة للتغلب على العقبات وأوجه المعاملة المميزة والغير عادلة التي تقلل من أوضاعهم أو سلب حقوقهم. وللتمكين مرادفات عديدة تشمل منها التقوية وبناء القدرات، وتفعيل القدرات، عند تطبيقها بمعنى انصافي أو علاجي لتحويل من هم/هن بلا قوة إلى القدرة على التحكم أو التأثير في مجريات الأحداث والتطورات وتضمين المطالبة بالحقوق[21]. وعادة ما يرتبط مصطلح التمكين بفئة معينة وهنا نبين أن القيود المفروضة على أي تعريف واحد من «التمكين»، وخطورة أن التعريفات الأكاديمية أو المتخصصة قد تسلب قيمة الكلمة أوالممارسات المتصلة بها من الناس الذين من المفترض أن تنتمي إليها.

ومفهوم التمكين وتعزيز المساواة بين الجنسين أصبح ضرورة واقعية لتقدم المرأة وتطورها فهو يمكن المرأة من اتخاذ القرارات التي تمسها والمطالبة بالحصول على الحقوق والخدمات بالتساوي مع نظيرها الرجل. ويقصد بالتمكين الإقتصادي للمرأة أن يتساوى التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية، والتنظيمية والمهنية، والدخل المكتسب، والأجور منظمة الأمم المتحدة 2011.[22]

[20] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية لعام 1993. ) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.)
[21] المرجع السابق
[22] ميرل، مارسيل. (1986) **سوسولوجيا العلاقات الدولية**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ص 17

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

والتمكين الإقتصادي للمرأة لا يتحقق إلا إذا كان لها دخل خاص منتظم.[23]كما وقد أنتجت الحركة النسوية مصطلحا جديدا يدعى تأنيث الفقر، والمقصود به أن النساء لديهن نسبة ومعدل من الفقر أعلى بكثير مما هو عند الرجال، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المرأة في أغلب الأحيان تقوم بأعمال غير مدفوعة الأجر، مثل تربية أولادها، والقيام بالأعمال المنزلية، في حين أن معظم الرجال يشتغلون في أعمال مدفوعة الأجر، مما جعل المال يتركز في أيدي الرجال دون النساء 2003[24]. ويعني التمكين الاقتصادي للمرأة أيضًا قدرتها على النجاح والتقدم اقتصاديًا وامتلاكها الصلاحيات لصنع القرارات الاقتصادية واتخاذ إجراءات بشأنها و هو حق إنساني أساسي[25].

**أهمية التمكين التجاري للمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين**

تكمن أهمية التمكين التجاري للمرأة بأنه يعززالمشاركة الاقتصادية لها فى قوة العمل إنتاجًا واستهلاكًا وفقًا للأمم المتحدة، وعليه فإن الاستقلال المالى والتمكين الاقتصادى للمرأة يعتبر عاملًا مهمًا ومفتاحًا رئيسيًا لاكتساب المرأة قوة واستقلالا وإسهامها في تنمية نفسها وأسرتها ومجتمعها، ويساعد تمكين المرأة في مساواة حقوقها بالرجل لحمياتها و مكافحة العنف الجسدي و الجنسى الذي قد تتعرض له بعض النساء. ويرى البعض أن عمل المرأة يسهم بصورة مباشرة فى الحد من النمو السكانى وتحسين الخصائص السكانية وبنيته، حيث أكدت العديد من الدراسات الاقتصادية أن عمل المرأة يسهم فى رفع مستوى معيشتها ومن ثم جودة الحياة أسرتها، كما أن دخل المرأة يتوجه إلى رفع مستوى الطعام والصحة والتعليم عادة. (26)

ويعتبر التمكين الاقتصادى للمرأة مؤشرًا مهمًا فى تقرير سهولة ممارسة الأعمال الذى يصدر سنويًا عن البنك الدولى كأحد أهم الاصدرات التي تُعنى بالمرأة فى شهر أكتوبر من كل عام. وفى الأعوام الأخيرة، تم إدراج «المساواة بين الجنسين» فى محاور التقريرالرئيسية، ومنها محور بدء النشاط التجارى، حيث يقوم البنك الدولى بخفض تقييم الدولة المعنية فى محور البدء فى النشاط التجارى، بحسب تشريعات الأحوال الشخصية إذل ما تتطلب موافقة الزوج على عمل المرأة أو تشترط حصولها على موافقته لبدء النشاط التجارى أو انخراطها بالعمل التجاري.[27]

أيضًا، يهدف تمكين النساء اقتصاديًا أساسًا للمساهمة في إدماج المرأة وخاصة الفقيرة في صلب عملية التنمية وتمكينها من الحصول على فرص المشاركة وتعزيز مساواتها في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، وبما يؤدي إلى التحسين الإيجابي المستمر لأوضاع المرأة

---

[23] ميرل، مارسيل(1986)، **سوسولوجيا العلاقات الدولية**. (القاهرة: دار المستقبل العربي، 24

[24] التقرير السنوي البنك الدولي (2018). **التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2018**: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

[25] تقرير هيئة الأمم المتحدة - التمكين الاقتصادي للمرأة - 2019

[26] غرايبة إبراهيم، دور المرأة في الاقتصاد، مقال أغسطس 29، 2013

[27] تقرير هيئة الأمم المتحدة - التمكين الاقتصادي للمرأة - 2019

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

وأوضاع أسرتها على المستوى العام. التمكين الاقتصادي للنساء يعني مكافحة الفقر في الوسط النساء وهذا يؤدي و يقتضي بناء قدرات المرأة عن طريق مساعدتها على امتلاك المهارات والقدرات اللازمة في التخطيط والإدارة والاتصال والوصول والتفكير الإبداعي وقيادة المجموعات وغيرها. ويمكن تمكين المرأة اقتصاديا من خلال: التعليم النوعي، التعليم الإبداعي، وتعزيز الحريات العامة وإصلاح الإعلام، والسياسات الاقتصادية والتجارية.(28)

تمكين المرأة تجاريًا أدى لخلق ثورة إقتصادية أشعلتها قوة المرأة المتنامية وإمكاناتها المتصاعدة مؤخرًا والتي تعد من السمات المميزة لصورة التجارة الحديثة، ؛ فلا يمكن لأي نشاط تجاري أو شركة تجاهلها. إذ أن دخول المرأة مجالات التعليم والعمل منذ فترة طويلة نسبيًا، وأثمر بمشاركتها وتأثيراتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الكبيرة. واليوم، تحت المرأة موقعًا في الشركات والأعمال والحكومات والمنظمات والذي يعتبر مقياسا للصحة والنضج والنجاح الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي تحركه النساء كقوى اقتصادية عظمى تماثل قوة بعض الدول القوية لذا فإن قضية "الجندر" (النوع الاجتماعي) لم تعد قضية نسائية، وإنما هي تتعلق بالعمل التجاري. فأصبح لدى البلدان والشركات بواعث اقتصادية تجعل "الجندرو التمكين " على قمة سلم أولوياتها. خاصة وأن دور المرأة في الاقتصاد هو المؤشر لانطلاق الثورة الاقتصادية القادمة مما يتطلب تمكين المرأة عن طريق تنظيم عملها في القطاع التجاري والخدمي والزراعي بناءا على عدد من الدوافع وهي:

- **الدافع الأول**: المنافسة الحادة على الموظفين الموهوبين؛ إذ أصبحت الموهبة من أهم السلع المطلوبة في العالم، ونقصها يسبب مشكلات خطيرة. وستظل المواهب، المورد لأهم والأكثر ندرة، وهي جوهر تتنافس الشركات للحصول عليها والتميزأكثر من أي شيء آخر، وتعتمد عليها، وتنجح بسببها[29].
- **الدافع الثاني**: الاهتمام الكبير بالجندر، هو امتلاك فريق القيادة المناسب والصحيح. ففي بيئة العمل التجاري التي تتسم بالمفاجآت والأحدات السريعة والحاجة إلى المرونة والتوقع والتنوع والتعدد بايجابية، تحتاج إلى فريق قيادة وإدارة متنوع مراعٍ للفروقات. وقد أكدت دراسة أميركية أن الشركات التجارية التي تضم أعلى نسبة من العنصر النسائي في فريق إدارتها العليا، تفوقت في الأداء بشكل كبير على تلك التي تضم أدنى نسبة.
- **الدافع الثالث**: فهو أن النساء يمثلن نصف السوق وأكثر. ومن المؤكد أن التسويق الذي يستهدف المرأة، مختلف عن التسويق الموجه للرجل. ولأجل الاستجابة لهذه الشريحة من المستهلكين وتحقيق لنجاح

(28)تقرير التمكين الاقتصادي للمرأة - هيئة الأمم المتحدة عام 2017 – 2019- 2020

(29) أفيفاه ويتنبرغ-كوكس، وأليسون ميتلاند2017، **دورالمرأة في الاقتصاد مؤشر لانطلاق ثورتنا الاقتصادية القادمة**، الدار العربية للعلوم ناشرون

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

وفهم توقعاتها وطموحاتها، لا بد من عمل ابتكاري إبداعي خلاق في العلاقات مع الزبائن على اختلاف جنسهم.[30]

ويمثل تمكين المرأة اقتصاديا وتحقيق المساواة بين الجنسين إحدى الركائز الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إنطلاقا من أهميته الكبيرة ويجري تنفيذ جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التمكين الاقتصادي في سياق حقوق المرأة والعمل، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة الشاملة بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وقد قدرت دراسة أجرتها شركة ماكينزي وشركاه أنه إذا شاركت المرأة بشكل متساو مع الرجل في الإقتصاد، بحلول عام 2025 سيتوسع الإقتصاد في العالم (الناتج المحلي الإجمالي السنوي) بقيمة 28 تريليون دولار أميركي، أي 26 في المائة مقارنة مع سيناريو الأعمال التجارية المعتادة.[31]وأشارت دراسة أجرتها شركة Strategy إلى أنه، من حيث حجم السوق الناشئة، تمثل النساء «ثلث مليار» العالم بعد المليارين الأول والثاني في الصين والهند. وتتوسع الدراسة أكثر لتؤكد إحصائيا أن مشاركة المرأة الإقتصادية ستفيد النمو الإقتصادي العام وستساهم في رفاه كل بلد [32]. وتركز دراسات عالمية أخرى بشكل أكبر على التأثير الإيجابي على الأداء المالي للشركة الناتج عن وجود المديرات. فقد بينت شركة ماكينزي وشركاه علاقة إيجابية بين أسعار أسهم الشركات والربحية وعدد المديرات ما بين العامين 2015 و2017.[33]

**التفسير النظري للمفهوم التشريعي لتجارة المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين**

تعد التجارة من بيع و شراء السلع و الخدمات حجر الاساس وجوهر لكل الإقتصاد في العالم والتي تتأثر بالتداخلات السياسية والاجتماعية والدولية والتي كان من بينها مصطلح "تمكين المرأة" لتعزيز المساواة بين الجنسين الذي ولد من رحم هيئة الأمم المتحدة ومن بيئة تتناسب مع معنى هذا المصطلح والصيحات المطالبة بتطبيقه وإضفاء الالزامية عليه. مصطلح "التمكين" المُترجم عن وثيقة الأمم المتحدة يعني باللغة الإنجليزية (Women Empowerment)، و (Empowerment) تعني استقواء.[34] ويتوافق هذا المصطلح مع الحركة النسوية الراديكالية التي تبنت مبدأ الصراع بين الجنسين ( الرجل والمرأة) انطلاقًا من فكرة أن العداء والصراع الأصليين هما أصل العلاقة بينهما، ودعت إلى ثورة شاملة

(30) (30) أفيفاه ويتنبرغ–كوكس، وأليسون ميتلاند2017، **دورالمرأة في الاقتصاد مؤشر لانطلاق ثورتنا الاقتصادية القادمة**، الدار العربية للعلوم ناشرون،

(31) المرأة في قطاع اعمال و الإدارة – منظمة العمل الدولية 2020

(32) المرأة في قطاع اعمال و الإدارة – منظمة العمل الدولية 2020

(33) أفيفاه ويتنبرغ–كوكس، وأليسون ميتلاند2017، **دورالمرأة في الاقتصاد مؤشر لانطلاق ثورتنا الاقتصادية القادمة**، الدار العربية للعلوم ناشرون،

**(34)** الرفاعي ليلى( 2017) **تمكين المرأة، إشكاليّة مصطلح ووعورة تنفيذ**، مقال - الجزيرة26/2/2017

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

على الدين، وعلى اللغة، والثقافة، والتاريخ، والعادات والتقاليد والأعراف، بتعميمٍ وإطلاقٍ، وسعت إلى عالمٍ تتمحور فيه الأُنثى حول ذاتها، مستقلة استقلالًا كاملًا عن عالم الرجال.[35]

مصطلح تمكين المرأة تجارياً مستمد أصلا من ثقافة (الجندر) وهو المصطلح الذي استخدم أكثر من مئتي مرة في وثيقة مؤتمر بكين للمرأة 1995م، وقد بدأ الجدل بشأن هذا المفهوم منذ أواخر السبعينات وهو مفهوم منبثق من عمق الحداثة الأوربية والأمريكية.[36] وقد تشعّب هذا المفهوم ليطال التعبير عن عملية فردية يكون الشخص فيها مسؤولًا عن نفسه مباشرة ومسيطرًا على حياته وقراراته وضعه، ويعد التمكين عملية سياسية لمنح المجموعات المهشمة والاقل حظًا وحماية حقوقهم وتوفير العدالة الاجتماعية ودعم حقوقهم لهم ومن أهمهم المرأة وعلى ذلك تنوعت السياسات بشأن تمكين المرأة على المستويات المحلية والدولية في العديد من القطاعات، بما في ذلك الصحة والتعليم والفرص الإقصادية والعنف القائم على نوع الجنس والمشاركة السياسية. غيرأن هناك فجوة كبيرة بين التقدم في السياسات والممارسات الفعلية على مستوى المجتمع المحلي. أما استخدام مصطلح التمكين فقد بدأ من قبل المنظمات النسائية في بداية السبعينيات من القرن الماضي.[37]

التمكين التجاري لتعزيز المساواة بين الجنسين ورفع سوية حقوق المرأة كمفهوم يرتكز على عنصر القوة الذي يشكل جوهر عملية التمكين، فالقوة تقرن في اغلب الأحيان بالقدرة على فعل شيء ما حيث يتولد عن تلك القدرة الشعور بالمسؤولية والرغبة في اتخاذ القرار والتصرف بكل حرية. وعلى مستوى الشرق الأوسط كرسه إعلان مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية في 1994، ثم في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995 حيث دعا المؤتمر إلى إزالة العقبات التي تعطل تمكين المرأة في الجانب الاقتصادي؛ وذلك لتتمكن المرأة من ممارسة دورها الاقتصادي المفترض وتتفاعل مع السياسات الاقتصادية بحرية، وبعدها توسع المصطلح في الأُفق أكثر واستخدمته المؤسسات الدولية والبنك الدولي في لغتهم وخطاباتهم، وتعالت الأصوات مطالبةً بتمكين المرأة في مناحي الحياة المختلفة للنهوض بالمجتمع كاملا وتنميته.[38]

تقوم التجارة بمفاهيمها التمكينية على ثُلة من المبادئ الأساسية أهمها المساواة والحوار والشفافية والاحترام والعدالة، كما تقوم أيضاً على مقاييس اجتماعية وأخلاقية وقانونية تختلف من دولة الى دولة ومن مجتمع الى أخر. والتجارة بوصفها أدراة تمكينة للمرأة فانها تقوم على مبادئ التجارة العادلة لتحقيق التنمية المستدامة . ويكون ذلك من خلال نظام مصمم لمساعدة الفئات الأضعف على تحقيق علاقات

---

[35] المرجع السابق

[36]تقرير دولي: كاترين إيلبورغ-فويتيك ومونيك نوياك وكالبانا كوتشار وستيفانيا فابريزيو وكانغني كبودار وفيليب وينجندر وبنديكت كليمنتس وغيرد شوارتز (2020) **المرأة والعمل والاقتصاد :مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين**

[37]النساء والنشاط التجاري والقانون 2014:**إزالة العوائق التي تحول دون تعزيز المساواة بين الجنسين** – البنك الدولي – مؤسسة التمويل الدولية

[38] تقرير هيئة الأمم المتحدة - التمكين الاقتصادي للمرأة - 2019

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

تجارية صحيحة مستمرة ومنصفة وفعالة.

منظمة التجارة العالمية حددت التجارة العادلة بعشرة مبادئ تلتزم الدول بإعمالها وهي المبادئ التي يتم الإستناد لايها لتمكين المرأة تجارياً والتي تتمثل بـ :

- المبدأ الأول: توفير الفرص للمرأة المنتجة الفقيرة
- المبدأ الثاني: الشفافية والمسؤولية للأعمال التجارية
- المبدأ الثالث: ممارسات التجارة العادلة
- المبدأ الرابع: الدفع العادل للمرأة
- المبدأ الخامس: ضمان عدم تشغيل المرأة قسراً
- المبدأ السادس: الالتزام بعدم التمييز بين الجنسين
- المبدأ السابع: ضمان ظروف العمل الجيدة للمرأة
- المبدأ الثامن: توفير الفرص وبناء القدرات للمرأة
- المبدأ التاسع: تعزيز التجارة العادلة ودور لمرأة فيها
- المبدأ العاشر: توفير بيئة تجارية عادلة وآمنة للمرأة [39]

ويؤدي التمكين التجاري إلى زيادة فرص حصول المرأة على الموارد التجارية والفرص الإقتصادية والوصول للأسواق بما في ذلك الوظائف والخدمات المالية والممتلكات وغيرها من الأصول الإنتاجية، وتنمية المهارات والخبرات السوقية المختلفة .وتعد مشاركة المرأة الإقتصادية وتمكينها أمرا أساسيا لتعزيز حقوق المرأة وقدرتها على تسيير حياتها والتحكم بها و ممارسة نفوذها في المجتمع، ويمثل التمكين الإقتصادي للمرأة شرطا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة والنمو للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الأمم المتحدة،2011 مما يعزز من الحقوق التجارية بين المرأة والرجل.(40)

والتجارة كأداة تمكينة للمرأة من شأنها أن :

- تساعد التجارة المرأة على تعزيز التنمية، والحد من الفقر، عن طريق إتاحة الفرص التجارية لها والاستثماربقدراتها وخبراتها.
- تعزز التجارة من القدرة التنافسية للمرأة؛ وذلك من خلال مساعدة الدول الفقيرة والدول النامية والاقل دعمًا على تقليل تكلفة البضائع ومساعدتها في الحصول على الأموال والمصادر التمويلية من خلال الاستثمارات والبرامج المدعومة والخطط الدولية.

[39] عوفي، صالح بن عبد الله بن عطاف.(1988) **المبادئ القانونية في صياغة عقود التجارة الدولي**ة، لمملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث والدراسات الإدارية ص 74

[40] تقرير هيئة الأمم المتحدة - التمكين الاقتصادي للمرأة - 2019

- تمكين المرأة تجاريا يؤدي إلى توسيع الأعمال التجارية، وإزالة الحواجز، وتسهيل عملية التصدير وتغيير السياسات التجارية و تعزّز روح المنافسة، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع الخيارات وينمب الاقتصاد الوطني، يقلل الأسعار للمستهلكين.
- تمكين المرأة تجاريًا من شأنه اعطائها دورا لتسهم في تحسين الجودة، ومعايير العمل التجاري، والبيئة التجارية، من خلال زيادة المنافسة والتبادل المهني بين.

واستناداً لما سبق، نخلص الى أن التمكين الاقتصادي للمرأة هو العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرديا أو جماعيا واعيًا بالطريقة التي تؤثر من خلالها على علامات القوة الاقتصادية في حياتها فتكسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل مما يسمح لها بإعادة ترتيب علاقتها مع المحيط الحيوي الذي تعيش فيه؛ وينمي للمرأة الشعور بالاستقلال الذاتي للمرأة بإعادة صياغة علاقاتها مع ذاتها أولا، فنظرة المرأة المنتجة أو المتعلمة، أو المالكة إلى ذاتها تختلف تماما عن نظرة المرأة العاطلة أو الجاهلة، أو معدومة الملكية. كما يسمح التمكين التجاري بإعادة صياغة العلاقات والأدوار الاجتماعية للمرأة مع الآخرين، سواء كان الأب، الأخ، الزوج، الابن، وهو غالبا ما يفرض تصحيح مسار العلاقات التقليدية بين هؤلاء وبين المرأة باتجاه علاقة أكثر احتراما وتقديرا لها ولجنسها.

**مؤشرات قياس التمكين التجاري للمرأة والفجوة بين الجنسين:**

إن التمكين عملية قائمة ومستمرة وليس مجرد حالة يتصف بها الشخص، ومستويات تمكين المرأة في حالة تغير دائم حيث يصعب قياسه فلذلك لابد من اللجوء إلى تحديد مؤشرات لتسهيل عملية قياسه وتتمثل هذه المؤشرات التي حددت وفقا لبرامج صندوق الأمم المتحدة فيما يلي:

- المساهمة الاقتصادية:مستوى البطالة، مستوى الأنشطة الاقتصادية، الدخل من دخول سوق العمل.[41]
- الفرص المتاحة اقتصاديا:نوعية المشاركة الاقتصادية للمرأة، نوعية الوظيفة التي تشغلها المرأة، نسبة دخل المرأة إلى دخل الرجل، عدد النساء اللواتي يشغلن وظائف إدارية مرتفعة.
- المشاركة في اتخاذ القرار:الفرص الوظيفية في القطاع الخاص، مدى مشاركة المرأة في هياكل اتخاذ القرار الرسمي أو غير الرسمي، ومدى مشاركة المرأة في تحديد السياسات التي تؤثر في المجتمع ككل.
- قدرتها على الوصول إلى الأسواق لمحلية وتخطيها للأسواق العالمية
- التعليم: نوعية التعليم، الفرص المتاحة للتطوير الذاتي للمرأة علميا، نسبة التعليم للنساء،عدد المنتسبات للتعليم بمختلف أطواره، معدل السنوات التي تقضيها المرأة في المدارس أو الجامعات.

[41] أجرى البنك الدولي مسحًا على 5887 شركة في 10 بلدان بمنطقة الشرق ألوسط وشمال أفريقيا بين عامي 2003 و2010.وخلصت النتائج إلى أن 15 ٪فقط من 4 الشركات كانت تملكها النساء.

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

- الصحة: العناية الصحية، تحديد وتنظيم النسل،العناية الطبية النفسية.[42]

**العناصر الإقتصادية لتعزيز المساواة بين الجنسين تجارياً:**

لا تختلف عناصر التمكين الاقتصادي للمرأة عن طريق التجارة عن أي نوع آخر امن التمكين و التي تتمثل في:

- الأعتماد على الذات.
- الأستقلال في عملية صنع القرار.
- إلمشاركة في التنمية الاقتصادية.
- إلحصول على الدخل و الائتمانات الكبيرة.
- ملكية الأرض والعقارات ومصادر ا أخرى للقوة مثل التعليم والمكانة الاجتماعية.
- إلحصول على المعرفة و المهارات المطلوبة.[43]
- تأسيس مرصد إعلامي دولي يعنى بإبراز نجاحات المرأة افي الإعلام الخارجي والداخلي و ربط الاكاديميين والنشطاء والممارسين ببعضهم البعض فى إطار تسهيل اعمال وسُبل تمكين المرأة بصورة تخدمها حقيقة.[44]

**أدوات تمكين المرأة تجارياً وتقليل الفجوة بين الجنسين**

يمكن حصرالأطر والأدوات اللازمة لدعم إنشاء وتطوير الأعمال التجارية للمرأة لتقليل الفجوة بين الجنسين ب:

- آليات الدعم:الموجهون / المستشارون، الخدمات المهنية، حاضنات الأعمال التجارية شبكات التواصل.
- التمويل والمالية: العائلة، الممتلكات الخاصة، رأس المال المخاطر، المستثمرون الممولون.
- توافر رأس المال/القوى العاملة: المواهب الفنية والإدارية؛ الخبرة في ريادة الأعمال، وتوفر المصادر الخارجية.
- الإطار التنظيمي والبنية التحتية: الحوافز الضريبية، سهولة تأسيس الأعمالوتسجيلها؛ السياسات المحفزة على النشاط التجاري؛ والإستفادة من البنية التحتية الأساسية.

---

[42] حنان عطا شملاوي، نهيل إسماعيل (2019) سقف الحيط، محددات تمكين المرأة في الدول العربية، ،1 ملحق، 1 العدد، 46 دّ دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 1

[43] تقرير: مناقشة الجلسة الخاصة تمكين المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا والمساواة بين الجنسين، منظمة العمل الدولية، 2012

[44] تبين األلدلة المجمعة من مناطق أخرى أن خدمات تطوير األعمال التي تستهدف النساء قد أثبتت فعاليتها في زيادة إمكانية الحصول على الدعم الالزم لبدء أنشطتهن التجارية 9 وتطويرها. وتلعب خدمات تطوير األعمال دو ًرا حاس ًما في تأسيس الشركات وتطويرها، فهي توفر المساعدة لرائدات األعمال وأصحاب األعمال التجارية القائمة للحصول على المعلومات االقتصادية والتنظيمية والسوق الرئيسية التخاذ قرارات مستنيرة عند تأسيس نشاء تجاري أو تسيير أعماله

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

- الثقافة: تقبّل المخاطر والفشل؛ تفضيل العمل لحساب الذات.
- قصص النجاح، الإحتفاء بالإبتكار.
- السوق: المحلية والدولية
- التعليم والتدريب: التعليم الجامعي والتدريب التنفيذي.[45]

**معيقات المساواة بين الجنسين تجارياً**

تتراوح أوجه عدم المساواة التي تؤثر على المرأة في قطاع التجارة وريادة الأعمال بين القيود المجتمعية والتقاليد، وقلة الدعم والتمويل المُقدَّم إلى المشروعات التي تقودها المرأة، ونقص أُطر السياسات الداعمة التي تعالج الفجوة بين الجنسين، والتحدي المتمثل في موازنة المرأة بين مسؤولياتها الأسرية وعملها خارج المنزل وبعض الامور الأخرى. وعلى الرغم من وجود فجوة بين الجنسين، تشير الدلائل إلى أن المرأة أصبحت أكثر ثقة لبدء مشاريعها التجارية الخاصة بها.

ويوضح تقرير رائدات الأعمال لعامي 2019/2018 الصادر عن المرصد العالمي إلى وجود توجُّه واضح لدى المرأة نحو تأسيس شركات تجارية لريادة الأعمال حبث أن أكبر نسبة للنساء اللاتي توجهن لريادة الأعمال سجلت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث بلغت 36.6%، (46)

- **المعيقات القانونية** :قصورالإطار القانوني والتنظيمي للاقتصاد الذي تعمل فيه النساء وانعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على مشاركة المرأة البطيئة والمتضاربة و عدم تفعيل نظام الكوتا النسائية في قطاع التجارة الاردني لزيادة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وانخفاض التمثيل النسوي في
- **المعيقات العملية**: نقص شفافية الإدارة الاقتصادية والحكم الرشيد والمشاركة في اخذ القرار وعدم توفر المعلومات بسهولة ويسر وبدرجة كافية أمام المرأة بالنسبة لاحتياجات سوق العمل أو فرص العمل المتاحة كما أن أن النساء في عالم الأعمال التجارية يفتقدن إلى القدوة التي يمكن أن يحتذين بها للوصول إلى القمة ويفتقدن لنظام يوفر الحماية القانونية لرائدات الاعمال التجارية والاقتصادية. إضافة لمعوقات تسويق المنتجات وهو القطاع الأهم حاليا من اجل دعم أفق المشاريع الإنتاجية النسائية بجميع أنواعها فمحدودية تحرك المرأة في المجتمع وفي الفضاءات الاقتصادية يجعل السوق عائقا أساسيا أمامها على المستوى الاقتصادي كما و تبقى الأطر والأدوات اللازمة لدعم إنشاء الأعمال التجارية غير كافية بشكل عام اذ تواجه سيدات الأعمال عقبات ومعوقات محددة تنبع من جانب الطلب – أي الإستفادة من التمويل وخدمات تطوير الأعمال وكذلك من جانب العرض، أي ممارسات الإقراض المصرفي ومجموعة خدمات تطوير الأعمال وحاضنات الأنشطة التجارية المتوفرة.[47]

---

[45] المنتدى الإقتصادي العالمي 2012

[46]مقال: النزار، شيماء (2020) **مشكلة رائدات الأعمال**، 18 March, 2020 أطلع عليه بتاريخ 2020/9/4

[47]تقرير دولي: **النساء والنشاط التجاري والقانون** 2014:**إزالة العوائق التي تحول دون تعزيز المساواة بين الجنسين** – البنك الدولي – مؤسسة

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

- **المعيقات المالية**: تعترض المرأة للوصول إلى تمويل المشاريع لان الحصول على القروض من مؤسسات التمويل يتطلب مخاطرة وتوفير ضمانات مما يستدعي النظر بالتمويل الدولي الموجه للمرأة والبحث باليات تمويل مشاريع المراة في الأردن و تردد وإحجام المستثمرين عن الاستثمار في الشركات الناشئة التي تقودها النساء، ما يشكل تحديا للرياديات للتصدي لتوقعات المستثمرين مما يستدعي النظر بقوانين الاستثمار.[48]
- **المعيقات التسويقيـة والإداريـة**: تتسع دائرة المعيقات التسوسيقية والادارية بين انخفاض الامكانيات المالية لمشاريع المرأة التجارية وأعمالها الاقتصادية الخاصة، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية لعدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والعالمي ومتطلبات المستهلكين المختلفة بالإضافة إلى عوائق كلف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيم مشترياتهم أحيانا وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية لدعم مشاريعها وكذلك عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات المرأة.

إضافة لذلك، إن عدم اتباع الأسلوب العلمي الحديث في مجال التسويق للمرأة ونقص الكفاءات التسويقية

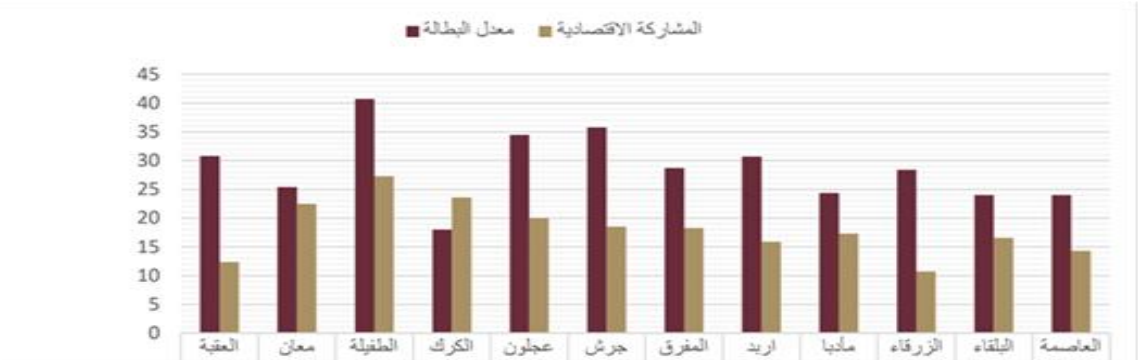


| | العقبة | معان | الطفيلة | الكرك | عجلون | جرش | المفرق | اربد | مادبا | الزرقاء | البلقاء | العاصمة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة | 30.8 | 25.4 | 40.7 | 18 | 34.5 | 35.8 | 28.7 | 30.7 | 24.4 | 28.4 | 24 | 24 |
| المشاركة الاقتصادية | 12.4 | 22.5 | 27.3 | 23.6 | 20 | 18.5 | 18.3 | 15.9 | 17.3 | 10.7 | 16.6 | 14.3 |

والاعلامية لها وعدم الاهتمام بإجراء البحوث التسويقية الخاصة في مجال دراسة أهمية وجود المرأة وطبيعة مشاريعا والأسواق واحتياجاتها أيضايعتبر من أكبر معوقات نجاح تجارة المرأة وعلى صعيد اخر فأن عدم اتباع الأساليب الحديثة في إدارة تجارة المرأة والترويج لها بالإضافة إلى عدم وجود التخصص الوظيفي بالمعنى المعروف في مجال ترتيب الوظائف والمحاسبة والاقتصاد

التمويل الدولية

(48) تتبنى المصارف منظوأ مختلفًا حول الصعوبات، وتبرر ارتفاع سعرالفائدة لديها بالاستناد إلى حقائق مختلفة: ومن بينها أن الشركات الصغيرة والمتوسطة – أو بالأحرى غالبيتها لا تقدم خطط متسقة وجيدة التنظيم لأنشطتها التجارية على مدار أفق يمتد على مدار 3 أو 6 أو 10 أعوام، كما تفتقر بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى نظام لتتبع الدفاتر المالية مثل الميزانيات أو عمليات المراجعة.

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

وغيرهالمشاريع المرأة التجارية ونقص الكفاءات يزيد من أثر هذه المعيقات عليها.

**المعيقات التكنولوجية والوصول إلى الشبكات:** تفتقر المرأة من التنوع الضروري في شبكات التواصل، والذي يعد أمرا بالغ الأهمية لنجاح مبادرات تنظيم المشاريع التجارية. وتفتقر المرأة إلى الشبكات الكافية التي تتيح لها التعرف على اتحادات الصناعة وغرف التجارة وغيرها من الشبكات التجارية المهمة لها. وتكم أهمية هذه الشبكات أنها تساعد المرأة في الدخول في المعاملات القانونية، أو تنظيم سلاسل التوريد، أو التسويق الفعال لأعمالها ووصولها للأسواق ومواة جائحة كورونا[49] [(50)]

وقد اختلفت الدراسات السابقة التي اطلعت عليها الباحثة في تناول موضوع تعزيز المساواة بين الجمسين من خلال التشريعات التجارية لتمكين المرأة اقتصادياً حيث أن موضوع حقوق المرأة الاقتصادية ورد على شكل تقارير أردنية ودولية، وملتقيات، وندوات عالمية وإقليمية بصورة كبيرة ونشر رقمي، في حين كانت الدراسات الأكاديمية التي اطلعنا عليها المتعلقة بمفهوم تمكين المرأة من الجانب الاجتماعي أو الجانب السياسي أكثر من الجوانب القانونية والتشريعية، فمنها من تناول التمكين الاقتصادي للمرأة كقضية مستقلة، ومنهم من تناول عمل المرأة في التجارة بصورة متخصصة، ومنهم من تناولها من ناحية المساواة بين الجنسين، أو من حيث حقوق المرأة في المواثيق الدولية فقط، مع وجود بعض المراجع القليلة جدًا والمحددة بجزئيات تقليدية في المكتبات العربية المتخصصة بصلب الموضوع بينما وجدت زخمًا كبيرًا من المراجع الأجنبية والتقارير الدولية والدراسات والإحصاءات لحق المرأة بممارسة التجارة ودورها بتحقق التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة اقتصاديا مع ضرورة الإشارة إلى أنه عند بحث الموضوع بالمراجع الأجنبية نجد كمًا من المصطلحات ذات دلالات ومفاهيم مختلفة نوعًا ما ومستخدمة بدلالة أقوى وأعمق من المصطلحات المتعارف عليها في عالم المرأة عربيًا وفيما يلي نعرض هذه الدراسات بشيء من التفصيل:

- **العكيلي، أ.د عزيز: الوسيط في شرح القانون التجاري** ج1 الأعمال التجارية، التاجر، المتجر، العقود التجارية دراسة الأحكام التي وردت في الكتاب الأول والثاني من قانون التجارة الأردني والمتعلقة بالأعمال التجارية والتجار والمؤسسات التجارية وبيان موقع القانون التجاري من التقسيم العام للقانون وتحديد نطاق تطبيقه، والأشخاص المخاطبين بقواعده، وتنظيم الأعمال التجارية ونشاط التجارة في ممارسة تجارتهم.
- **العجلان، نورة بنت عبدالله: السياسات الخاصة بالمرأة لتحديد دورها الاقتصادي**: دراسة مقارنة حيث هدفت للتعرف على الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة لتنمية المجتمع، حيث

[49] ملخص الرئاسي الصادر عن شراكة دوفو ومجموعة الثماني مع البلدان العربية حول الاقتصاديات المفتوحة والنمو الشامل – دور المرأة في البلدان العربية 2019

[(50)]تقرير تمويل النساء في منطقة الشرق ألوسط وشمال أفريقيا، الشراكة العالمية لألصوات الحيوية ورابطة منظمات سيدات ألعمال في منطقة البحر ألبيض المتوسط 2019

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

جاءت فكرة التمكين مع تطور مفهوم التنمية في المرحلة الحالية "التنمية المستدامة" وأنه آلية هامة لتحقيق تنمية المجتمع مما تتطلب ضرورة توفر آليات وأساليب جديدة لتحقيق هذا التمكين للمرأة التي تعاني العديد من المشكلات التي تعوق مشاركتها الحقيقية في تنمية المجتمع، كما توصلت إلى أن تمكين المرأة يتضمن مجالات عدة منها سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وتعليمية والتي تواجه بعض المعوقات.

- **حوى، فاتن حسني: الجوانب القانونية للتمكين الاقتصادي للمرأة:** دراسة في التشريعات التجارية القطرية والقوانين ذات الصلة وتناولت بالبحث الجوانب القانونية للتمكين الاقتصادي للمرأة من خلال دراسة التشريعات التجارية القطرية والقوانين ذات الصلة بالتمكين الاقتصادي، وذلك لتحديد المركز القانوني للمرأة في دولة قطر وآليات تمكينها الواردة ضمن التشريعات المعمول بها في في ظل مواءمتها للمعايير الدولية في هذا الشأن.
- عطا، مسعود يونس عطوان: أحقية المرأة في ممارسة التجارة ودورها في تحقيق رؤية المملكة 2030.
- **حوكمة الشركات في الأردن، دراسة تحليلية هدفت لبحث قواعد وتطبيقات حوكمة الشركات في الأردن،** ومبادرات البنك الدولي لتقييم البيئة التشريعية في الأردن ومدى التزام الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية للقوانين في الأردن من خلال القواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات، وهدفت الدراسة إلى تقييم القواعد التي تضمن التطبيق السليم لحوكمة الشركات في الأردن وبينت الدراسة أهم نقاط الضعف والقوة في مناخ حوكمة الشركات بكل من قطاع المال والشركات.
- **تقارير البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية** والتي تبين أن المساواة بين الجنسين تعد ضربًا من ضروب الذكاء الاقتصادي، حيث يمكّن من تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحسين نواتج التنمية، من خلال إزالتها للحواجز التي تحجب قدرة النساء مقارنة بالرجال على حصولهم للتعليم والفرص والنواتج الإنتاجية وتحقيق المساواة التي تتيح الفرص المتكافئة للرجال والنساء.

ومن خلال الدراسات السابقة في تمكين المرأة من العمل وتجارب الدول الأخرى في إنشاء مجالس ومنظمات ومؤسسات لتمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، لاحظت الباحثة أن معظم الدراسات السابقة ركزت على تمكين المرأة اقتصاديًا بالدرجة الأولى بسبب التضخم السكاني وانتشار البطالة وتزايد الفقر خاصة في ظروف جائحة كورونا، كما وأن النتيجة الأساسية التي يمكن استخلاصها من معظم الدراسات السابقة هي أن المرأة عمومًا تعاني من الضعف في التمكين وضعف بالسياسات والتشريعات السياسية والاقتصادية والقانونية والتنموية وهي بحاجة إلى متطلبات عديدة للنهوض بواقعها الاقتصادي

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

وجعلها شريكة حقيقية في عملية التنمية وأن التفاوت في المساواة بين النوع الاجتماعي يصاحبه تبعات اقتصادية كبيرة تترك بصمتها السلبية على الأجيال القادمة ولما تنبثق عنه حاجة للتعديل من سياسات وتشريعات تجارية واقتصادية دون المستوى المطلوب، كما تحتاج المرأة إلى سيطرة أكبر على الأصول الاقتصادية كالتي تتاح أمام الرجل من أجل حصولها على أفضل حقوقها الاقتصادية.

**حقوق المرأة التجارية في التشريعات التجارية من خلال النطاق القانوني للمرأة في التشريعات التجارية:**

**التكييف القانوني لمركز المرأة التاجر**

يعد مبدأ عدم التمييز المبني على النوع الإجتماعي عامود الأساس الذي تقوم عليه مبادئ حقوق الإنسان؛ والتمييز القائم على الجنس بين الرجل والمرأة في الأعمال التجارية يعد شكل من أشكال التمييز المحظورة بموجب القوانين كافة والشرعة الدولية. وفي عالم اليوم أصبحت التجارة وسيلة ناجعة ونافعة لتمكين المرأة واعطاءها حقوقها بصورة متساوية ومتكاملة والإستفادة من النتائج الإيجابية المتحققة من ذلك.[51] ولا أدل على ذلك بأن شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية بدءالجلسة الافتتاحية لقادة العالم حول المساواة بين الجنسين ودورها الإقتصادي بقوله "النساء هن الملهمات للثروة المادية والثروة الروحية، ويمثلن قوة هامة لدفع التنمية الاجتماعية والتقدم الاجتماعي، من دون النساء لا يمكن أن يستمر الجنس البشري ولا المجتمع البشري"[52]. مما يستوجب إحاطة المرأة بجملة من منظومة تجارية قانونية لكفالة حقوقها ودعمها لممارسة أدوارها التجارية والإقتصادية بنحو متساوٍ من خلال التشريعات القانونية دون اي تمييز ذلك أن هذه التشريعات تمثل مرآة عاكسة لمدى مرونة وتقدم الدول قانونيًا، سياسيًا، ثقافيًا وحضاريًا من جانب ومدى إحترامها لحقوق الإنسان من جانبٍ اخر.

الأعمال التجارية التي تمارسها المرأة تعني كل نشاط إقتصادي يسعى إلى تحقيق الربح، ويوفر السلع والخدمات التي تشبع حاجات المستهلكين وتحقق رضاهم(53) وهي في أعمالها هذه تماثل الرجل في الأعمال التي يمارسها تجاريًا. ولتحديد نطاق الأعمال التجارية للمرأة نجد أن التشريعات التجارية جاءت بنظريّتين يتم التطرُّق إليهما عند تحديد المجال الذي سيتمّ فيه تطبيق القانون التجاري على المرأة وهما:

**أولًا: النظريّة الشخصيّة (الذاتيّة)**

تقوم هذه النظرية على شخص من يقوم بممارسة الأعمال التجارية؛ فنطاق القانون التجاري يتحدد تحديدا شخصيا، حيث أن أصله قانون مهني، ينظم نشاط من يحترفون مهنة التجارة دون سواهم في هذه النظريّة؛ فإن كان تاجرًا يمارس مهنة التجارة فإنّه يخضع للقانون التجاريّ ويكون هو القانون المختص

---

(51) قراءة غسان/وليد خليل/عبدو، **حقوق المرأة: الاتفاقيات الدولية والثقافة الشعبية**

(52)تقرير دولي: **تعزيز التطور الشامل للنساء وبناء عالم أفضل للجميع، كلمة في اجتماع قادة العالم حول المساواة بين الجنسين وتمكين النساء** - 27)سبتمبر 2015، نيويورك(شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية)

(53) التكروري، عثمان.(2020) **الوجيز في شرح القانون التجاري**/عثمان التكروري. 04/9/

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

بالتطبيق عليه، وإن كان غير تاجر، فإنّه يخرج من نطاق القانون التجاري، ويخضع للقانون المدنيّ حتى وإن مارس أعمالًا تجارية[54].وبالتالي إن كانت المرأة تمارس الأعمال التجارية فأنها تعد تاجراً وتكتسب المرأة هذه الصفة بما تحمله من كافة الحقوق والألتزامات بصفتها الشخصية كتاجر باعتبار مهنة التجارة التي تمارسها وتحترفها فهذه النظرية تنظر للشخص بغض النظر عن جنسه.

يؤخذ على هذه النظرية، أنه يصعب تحديد الأعمال والأنشطة التجارية التي تمارسها المرأة التاجر خاصة تلك التي من الممكن أن تنشأ في المستقبل، والتي يُمنَح من يكتسبها صفة التاجروكذلك صعوبة وضع معيار لتحديدها.ز مع الأشارة إلى أن القائلون بهذه النظرية يرون أن عنصر الاحتراف في مفهوم هذه النظرية يعتبر المعيار الذي يحدد نطاق التجاري. كما وانهم يعطون الصفة التجارية لجميع الأعمال التي يقوم بها التاجر حتى لو كانت مدنية، لأنها تعتمد على صفة القائم بالعمل فمتى ما كان القائم بالعمل تاجرا يخضع للقانون التجاري سواء أكان العمل الذي قام به مدنيا أم تجاريا [55] على الرغم من أن البعض يراها كميزة لهذه النظريّة من حيث انها تمنحُ الصفة التجاريّة لكافّة الأعمال التي يُمارسُها التاجر، حتى المدنيّة منها.[56]

**ثانيًا: النظريّة الموضوعيّة (المادّية)**

تقومو هذه النظرية على أساس موضعي مُجرد فيُنظَر إلى العمل التجاريّ نفسه بحسب هذه النظريّة لا بشخص القائم بها. فالقانون التجاري تحدد دائرته بالأعمال التجارية وتطبق أحكامه على هذه الأعمال دون ارتباط بشخص القائم بها وبغض النظر ما إذا كان محترفًا للعمل التجاري أوغيره وبغض النظر كان رجلًا أو امرأة. فالعبرة مناط القياس هي بموضوع النشاط الذي يمارسه الشخص وحتى ولو قام به مرة واحدة لا جنس من قام به. أما الإستمرارية في مزاولة العمل التجاري على سبيل الاحتراف فإنه يعد مكتسبًا لصفة التاجر، وهذه الصفة غير معترف بها طبقا لمفهوم هذه النظرية، إلا في إطار تحديد الالتزامات التاجر منها التسجيل الرسمي في السجل التجاري وإمساك الدفاتر التجارية والإعلان والضرائب ونوع المسؤولية وطرق الإثبات. وعليه، فأن المرأة تعتبر تاجرًا وفقًا لهذه النظرية عند قيامها بممارسة الأعمال التجارية بسبب طبيعة هذه الأعمال وليس بصفتها كتاجر.

هذه النظريّة تطلق على القانون التجاريّ (قانون الأعمال التجاريّة)، ويؤخذ على هذه النظريّة أنّها تتجاهل أهمّية العمل التجاري، فممارسة النشاط التجاري كحرفة هو الأساس وشرط من شروط تمييز التاجر عن غيره. كما أنه سبب رئيسي لاسقلال القانون تجاري عن القانون المدني الذي كان يمكن تطبيقه على الأعمال المفردة دون إشتراط الإحتراف بصورة مستمرة، إضافة أن المشاريع التجارية والشركات

---

[54] مصطفى كمال طه ، مصدر سابق ذكره ص 29. د. محمد حسني عباس ، مصدر سابق ذكره ص 52 .

[55].عزيز العكيلي، مرجع سابق، ص٨.ود.محمد حسين اسماعيل، مرجع سابق، ص ١٤.ود.مصطفى كمال طه، مرجع سابق، ص٣٥

[56] محمود مختار بريري(2000)م ، **قانون المعاملات التجارية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ، الجزء الأول، ص5.

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

التجارية بحاجة لأحكام تنظيمة خاصة لا تقوم على الأعمال المنفردة.[57] مع الإجماع بصعوبة جمع الأعمال التجاريّة، وحصرها في أطر محدد خاصة بسبب سرعة التطوُّر في نوعيّة الأعمال.

وتأسيسًا على النظريتين السابقتيين، فأن حقوق المرأة التجارية لمزاولة التجارة ضمن نطاق القانون التجاري الأردني تقوم على كلًا من النظرية الشخصية والنظرية الموضوعية معًا. حيث جاءت بعض المواد القانونية تأخذ بالنظرية الموضوعية مثل المادة ٩من قانون التجارة التي تعرف التاجر بأنه من يحترف القيام بالأعمال التجارية، والمادة ٥١التي تقرر حرية الإثبات بالنسبة للعمل التجاري، والمادة ١/٥٣التي تفترض التضامن بين المدينين بعمل تجاري، وبعض مواده الأخرى تأخذ بالنظرية الشخصية فالمادة ٦من قانون التجارة الأردني عددت الأعمال التجارية )الحرف التجارية (التي تعتبر ممارستها مكسبة لصفة التاجر، والمادة ٨التي تعتبر جميع الأعمال التي يقوم بها التاجر ولغايات تجارته تعتبر تجارية ) نظرية الأعمال التجارية بالتبعية.

هكذا يتبين أن المرأة تكتسب حق ممارسة الأعمال التجارية بنطاقٍ واسع فضفاض سواء أسست أعمالها على الأعمال التجارية نفسها بحسب النظرية الموضوعية أوعلى شخصها كتاجر مما يتيح لها حرية أكبر وفقًا للقانون التجاري الآردني. ويجعله متماشيًا بسلاسة مع سائر الأنظمة التجارية المحلية والعالمية والمشرع بانتهاجه لهذا النهج فأنه يتطابق مع كل من التشريع التجاري المصري والسوري واللبناني والفرنسي.[58]

## المرأة ومصادر التشريعات التجارية

بعد تحديد الأساس القانوني الذي يحدد النطاق القانوني لأعمال المرأة التجارية وبيان مرونته بمبا يتعلق بحق المرأة، لابد من توضيح موقع المرأة من حيث مصادر القانون التجاري ومدى حقها في أكتساب صفة التاجر إستنادًا لها، وما أذا كان هناك أي مانع أو قيد أو قيد يرد على ممارستها للأعمال التجارية بمصادر القانون التجاري الأردني. وأن كانت التشريعات التجارية تختلف في أحقية المرأة لإكتساب صفة التاجر كما أسلفنا سابقاً فهي كذلك تختلف بهذا الحق من حيث مصادر القانون التجاري. وحريٌ بنا هنا تناول هذا الموضوع لأهميته في الواقع العملي للأسباب التالية:

- أختلاف التشريعات التجارية في حق المرأة التجاري والقيود المفروضة عليه
- الأختلاف الفقهي حول شرعية وحرمة ممارسة المرأة للأعمال التجارية واحتراف التجارة
- القيود الإجتماعية المفروضة على عمل المرأة التجاري وأثرها على مدى تواجها في سوق العمل التجاري
- الأهتمام الدولي الكبيربدعم وتمكين المرأة تجاريًا والمشاريع الصغيرة والمتوسطة المنفذة

[57] د.مصطفى كمال طه، مبادئ القانون التجاري، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٧٩،، ص٣٩. ود.عزيز العكيلي، مرجع سابق، ص10.
[58] عزيز العكيلي، مرجع سابق، ص10

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

- تداخل العلاقات التجارية الدولية والتي قد تكون المرأة طرفًا فيها
- تحديد نطاق أثر إعمال هذه المصادر على حق المرأة التجاري مما يسهم في تقلقيل الفجوة بين الجنسين في التجارة من ناحية عملية
- إمكانية الأعتماد على هذه المصادر لتدعيم حقوق الممرأة التجارية والقضاء على كل ما يمكن أن يشكل تمييزًا ضد أي من حقوقها التجارية.

ويقصد بمصادر القانون التجاري المصادر التي يستمد منها القاضي حكمه بصدد واقعة معينة أو وقائع قانونية ومادية معينة معروضة عليه أثناء نظر منازعة تجارية[59]. وتتنوع المصادر التجارية بين مصادر رسمية سواء كانت أصلية كالشريعة الإسلامية والتشريعات التجارية أو احتياطية كالعرف والعادات الاتفاقية، ومصادر غير رسمية، استرشادية كأحكام القضاء وآراء الفقهاء. هذا وقد أعتمدت أغلب التشريعات التجارية كمصدر رسمي وأصلي للقانون التجاري، بجانب المصادر الأخرى سالفة الذكر. بينما بعض التشريعات الأخرى التي اعتمدت العقد كمصدر أصلي وأول للقانون التجاري. [60] وتنقسم مصادر حق المرأة التجاري في الأردن الى:

**أولًا: حقوق المرأة التجارية في المصادر الداخلية**

تقوم المصادر الداخلية لحقوق المرأة التجارية على مصادر القانون التجاري الرسمية والتي تعني مجموعة القوعد القانونية المكتوبة والمشرعة رسميًا والتي تحتوي على عنصرالإلزام والعلم بها مفترض واحترامها واجب على الجميع بتساوٍ، ويتوجب على القاضي تطبيقها على النزاعات التجارية المعروض عليه. وهي تنحصرب:

أ. **التشريع**: يعتلي التشريع رأس الهرم للمرأة من حيث مصادر حقوقها التجارية؛ فالتشريع هو من يمنح المرأة المركز القانوني كتاجر عند تحقيقها لشروطه المطلوبة وم ثم يرتب لها عدة مزايا تمكنها من ممارسة حقوقها التجارية وحماية قانونية لضمان ممارستها لأعمالها بسلاسة.

وتأتي أهمية التشريع كمصدر لحقوق المرأة من أنه يرد بصورة مكتوبة، من قبل الهيئات التشريعية المختصة ويتم اعلانه بصورة تقتضي الزامية تطبيقه دون نزاع على ما يرد فيه من قواعد وأحكام قانونية.[61] وعادة ما يأتي التشريع بنصوص قانونية واضحة متدرجة بالحقوق والشروط والإلتزامات،، مما يساعد المرأة على معرفة حقوقها وواجباتها الأساسية ويسهم بأن يسود الإستقرار والأمن في المجتمع. كما ويؤدي التشريع إلى تطبيق القانون بشكل واحد وعادل على الجميع في الدولة عند تطبيقه على المرأة كونه يطبق في كل إقليم الدولة مما لا يجعل هناك مجالًا لاختلاف النظام القانوني للمرأة من مكان إلى

[59] د.عزيز العكيلي، مرجع سابق، ص45
[60] محمد حسين إسماعيل (1992)، **القانون التجاري الأردني**، ط٢،، ص19
[61] الزعبي، تيسير احمد(2003): **موسوعة الجامع المتين للانظمة و القوانين /ميزان العدالة الاجتماعية**: الرمثا ص 1231

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

آخر. ويتكون التشريع من:

**1. التشريعات الرئيسية كمصدر لحقوق المرأة التجارية**

قانون التجارة الأردني رقم 12 لسنة 1966: حدد القانون التجاري في أول ثلاثة مواد منه مصادر القانون التجاري الأردني وحصرها بـ:

- القانون التجاري الاردني والقوانين المكملة له.
- القانون المدني الأردني إذا انتفى وجود النص القانوني فأن يمثل الشق الثاني من المصادر التشريعية للحقوق التجارية للمرأة وفقًا لخطة المشرع الأردني.[62]

**2. التشريعات الثانوية كمصدر لحقوق المرأة التجارية**

القوانين ذات العلاقة بالنشاط التجاري: لا يشمل قانون التجارة كافة الأحكام المتعلقة بالتجارة بل يمثل الشرعة العامة للتجارة وأساس القوانين التجارية الأخرى المرتبطة به ولا يجوز لها مخالفته والتي وجدت لعدم قدرة القانون على تنظيم كافة الأمور التجرية ولتوفير قدر من المرونة والتطور مع متطلبات التجارة، مما اقتضى وجود قوانين مكملة له لتنظم مجالات مختلفة من الحياة التجارية ومن أهم هذه القوانين:

- قانون الغرف التجارية والصناعية.
- قانون الحرف والصناعات.
- قانون علامات البضائع.
- قانون تسجيل الأسماء التجارية.
- قانون البنوك.
- قانون المراكز التجارية الأردني.
- قانون التجارة البحرية الأردني.
- قانون مهنة تدقيق الحسابات الأردني.
- قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين.
- قانون أعمال الصرافة الأردني.
- قانون الشركات الأردني.
- قانون الأوراق المالية المؤقت الأردني.[63]

---

[62] د الخشروم، د.عبدالله، **مصادر القاعدة القانونية في قانون التجارة الأردني**، بحث قانوني و دراسة عن مصادر القاعدة القانونية في قانون التجارة الأردني، 2016.اطلع عليه بتاريخ 20م2م2021 الساعة 1:00
https://www.mohamy.online/blog/2238

[63] الخشروم، د.عبدالله، مصادر القاعدة القانونية في قانون التجارة الأردني، بحث قانوني و دراسة عن مصادر القاعدة القانونية في قانون التجارة الأردني، 2016.

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

- قانون العلامات التجارية.
- قانون براءات الإختراع الأردني.
- قانون أعمال الصرافة الأردني.
- قانون الشركات الأردني.[64]

- حقوق المرأة في الأنظمة والتعليمات والقرارات التجارية التي تنظم أعمال المرأة التجارية وتحكم أعمالها ومنها:

- نظام المرابحة العثماني، لتحديد مقدار الفائدة على الديون المدنية والتجارية.
- نظام العلامات التجارية الأردني.
- النظام المعدل لنظام العلامات التجارية الأردني.
- نظام سجل التجارة الأردني.
- قرار تسجيل الأسماء التجارية الأردني.
- قرار امتيازات الإختراعات والرسوم الأردني.[65]

**الأحكام القضائية كمصدر لحقوق المرأة التجارية:**

يقصد بالقضاء كمصدر لحق المرأة التجاري في القانون التجارى بأنه مجموعة الأحكام والمبادئ القانونية التى تقرتها المحاكم فى أحكامها القضائية، وتعد هذه الأحكام والمبادئ من المصادر التفسيرية التى يسترشد بها القاضي عند صدور الأحكام ووضع الحلول للمنازعات التجارية التى لم ينص عليها القوانين التجارية أو الأعراف التجارية. ومبادئ القضاء لا تكون مقيدة للقاضي بصفة الزامية وإنما هي استثنائية واسترشادية فقط، حيث يجوز للقاضي العدول عن أحد هذه المبادئ ومخالفته بالأخذ بقاعدة أخرى. [66]

يكتسب القضاء أهمية خاصة بمجال حقوق المرأة التجارية، إذ انه يعتبر إعمالًا للقانون أحقاق الحقوق التي قد تتصارع بين الجانب النظري للقانون والتطبيق العملي مما يجعله من المصادر القوية لحقوق المرأة التجارية[67]. والقضاء هنا، تشمل كلًا:

- القضاء الدولي
- القضاء التقليدي للدولة نفسها

---

(64) الخشروم، د.عبدالله، مصادر القاعدة القانونية في قانون التجارة الأردني، بحث قانوني و دراسة عن مصادر القاعدة القانونية في قانون التجارة الأردني، 2016.

(65) الخشروم، د.عبدالله، مصادر القاعدة القانونية في قانون التجارة الأردني، بحث قانوني و دراسة عن مصادر القاعدة القانونية في قانون التجارة الأردني، 2016

(66) السحيمي عبد الحفيظ (2015):،**إستشكال تنفيذ الأحكام المدنية و التجارية: السبب الجدي** – دار المنهل 2015 ص 162

67 هنالك معنى آخر للمصادر الاسترشادية وهو ما يسترشد به القاضي في تفسير وتطبيق الأحكام التي تتضمنها المصادر الرسمية المادة ٤/٢من القانون المدني الأردني

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

- القضاء الحديث الذي يأخذ بأنظمة التحكيم
- القضاء التجاري

وكذلك فأن القضاء في المجال التجاري يقدم ضمانة أساسية للمرأة بوصفه وسيلة مهمة تمكن المرأة من حقوقها من خلال المسارات القضائية للوصول إلى العدالة والإنتصاف عن كافة اشكال التمييز التي قد تتعرض لها بسبب أعمالها وأنشطتها التجارية، وذلك على أساس المساواة والحياد. كما أن القضاء التجارى يؤثر تاثيرًا مهمًا فى تحديد العادات والأعراف المتبعة فى مجال المعاملات التجارية.[68] كما ويعتبر القضاء أحد المعايير لتي يتم القياس عليها مدى تقدم الدول تشريعيا بما يتعلق بحقوق المرأة وبناء القوانين الوضعية على أساس النوع الإجتماعي من حيث عدم المساواة القانونية والفرص الإقتصادية وحق المرأة بتوفير قنوات العدالة القضائية الداعمة.[69]

**حقوق المرأة التجارية في قانون القانون المدني الأردني**

وضع الفقه نظريتين بخصوص استقلالية القانون التجاري عن القانون المدني وإنفراده باستقلالية عن باقي القوانين، أولاهما نظرية وحدة القانون الخاص والتي ترفض فكرة انفصال القانون التجاري عن القانون المدني والنظرية الثانية تقوم على عكس ذلك حيث يؤكد على استقلالية القانون التجاري عن القانون المدني لاعتبارات العلاقات التجارية. [70]

المشرع الأردني أخذ بالنظرية المتخصصة حيث ينظر للمعاملات التجارية على أنها مختلفة عن المعاملات المدنية ذلك أن أساسها السرعة من جهة والثقة والائتمان من جهة الثانية، لذا تحتاج إلى قواعد قانونية متميزة تضمن استمرارية المبادلات التجارية في ظروف تتميز بالطمأنينة والأمان ومن أهم هذه القواعد قاعدة التضامن المفترض بين المدينين، القيد في السجل التجاري، قاعدة حرية الاثبات، القواعد الخاصة بالتعامل بالأوراق التجارية ومنها عدم جواز الاحتجاج بالدفوع على حامل الورقة التجارية. فالتاجر والعلاقات والمشاريع التجارية وكل ما ينشئ عنها يخضع حكمه القانون التجاري ويرتبط مع القانون المدني بصورة أكبر من غيره من القوانين الأخرى. وذلك لأن القانون المدني كان هو القانون المطبق على العلاقات التجارية في الأصل، وعليه فقد أطلق عليهما بعض رجال القانون وحدة القانون الخاص كدليل لتوضيح حجم الترابط بين القانونين. [71]

---

[68] عبد الصادق، محمد (2015)، **النظام القانوني للتاجر في ضوء التشريعات العربية**.دار المنهل، ص2015 ص44

[69]نقض مـدني 1892/4/28- المجموعـة 13، ص 528 اسـتئناف القـاهرة 61/12/11 المجموعـة الرسمية للبحوث والأحكام - عدد ا سنة 60 - 1963 ص 272

[70]جمال الدين، علي (1995) **الأوراق التجارية**، ، جامعة القاهره،ص 44

[71]العطير،عبد القادر(1999) **الوسيط في شرح قـانون التجـارة الاردني، الجزء الاول**، مكتبـة دار الثقافـة للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، 1999، ص 75

وأن كان القانون التجاري قانون قائم بحد ذاته ومستقل، ويختص تنظيم كل ما له علاقة بالأنشطة التجارية والتعاملات بين التجار وبعضهم البعض فأن القاعدة الأساسية التي تبقى مطبقة في هذا الشأن أن نصوص القانون التجارية هي التي تحكم أصلا المواد التجارية على أنه إذا لم يرد في هذه القوانين التجارية نصوص خاصة بعلاقات معينة فأنه يجب الرجوع إلى أحكام القانون المدني بإعتباره الشريعة الأم والأساسية التي تنظم جميع العلاقات بين الأفراد سواء كانت تجارية أو مدنية.[72]

هذا وتعتبر أحكام وقواعد القانون التجاري استثناء من أصل عام يجب الرجوع إليه في كل حالة لا يحكمها نص خاص وفي حال وجد تعارض بين أي نص من القانون التجاري ونص من القانون المدني فيجب أن يتم إعمال النص التجاري وذلك تطبيقا للقاعدة التفسيرية التي تقضي بأن النص الخاص يقيد النص العام بشرط أن يكون كلا النصين من درجة واحدة أما إذا كان أحده النصين المتعارضين آمرا والنص الآخر مفسرا فيجب الأخذ بالنص الآمر لأنه نص لا يجوز الاتفاق على مخالفته.[73]

**حقوق المرأة في قانون قانون الإستثمار**

يمنح قانون الاستثمار الأردني لسنة 2014 وتعديلاته المرأة كمستثمرة حقوقًا مساوية للرجل في المجالات الإستثمارية ذات الطابع الإقتصادي، وقد اتبع المشرع الاردني بهذا القانون نفس النهج العام غير المبني على النوع الإجتماعي وبنصوص قانونية غير تمييزية. ذلك أن الأردن يولي لإستثمار أهمية كبيرة في العقدين الماضيين، لما له من دور متعاظم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للأردن وخاصة من ناحية إقتصادية وتشغيلية، وفتحه لنافذة كبيرة للأردن للمواقع العالمية ورفع قدرته التنافسية وزيادة فرص عمل للأردنين وتمويل المشاريع التنموية. ورفع كفائتها.[74]

ويتميز قانون الإستثمار الأردني بـ:

- قانون الاستثمار الأردني، أعطى الكثير من المزايا والتسهيلات للمشاريع الاستثمارية للمرأة مما يشجع دخولها بسلاسة لعالم التجارة والاستثمار من خلال تشجيعه على جذب الاستثمارات العربية والإقليمية والعالمية وتوسيع الاستثمارات القائمة أصلا بصورة مطلقة دون تفرقة بين رجل وامرأة. إضافة لذلك فأن القانون ولتشجيع المستثمرين الأجانب لم يفرق بجنس المستثمر مطلقًا، حيث ساوى بينهم جميعا، ذكراً او أنثى ولم يفرق بين مستثمر أردني أو عربي أو أجنبي بل أنه بموجب هذا القانون فأنهم جميعًا يتمتعون بنفس الحقوق والمزايا.اذ يعرف قانون الإستثمار الأردني المستثمر

[72] القانون المدني رقم )43 )لعام 1976
[73]العكيلي، عزيز ، مرجع سابق، ص131/ القانون التجاري، سعودي، محمد توفيق ، مرجع سابق، ص21
[74] قانون الاستثمار الأردني لسنة 2014 وتعديلاته

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

بأنه الشخص الطبيعي او الإعتباري الذي يمارس نشاطًا اقتصاديًا في المملكة وفق أحكام هذا القانون(75).

- ما اعتمد القانون على مبدأ تلقائية الحوافز التي نص عليها القانون فيما يتعلق بمنح الاعفاءات وفق أسس ومعايير موحدة للمشاريع ضمن القطاع الواحد لضمان منع الازدواجية بالإعفاءات وتحقيق أكبر عدالة ممكنة والمساواة بين المشاريع سواء كان صاحبها رجلًا أو امرأة بنحوٍ متساوٍ، الأمر الذي من شأنه تشجيع قيام المزيد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تسام بأكثر من 80 بالمئة من الناتج الاجمالي في الأردن، وتعتبرحاليًا المحرك الرئيس للاقتصاد من حيث توفيرها لفرص العمل وتخفف من حدة الفقر والبطالة داخل العاصمة وخارجها بحسب حاجة كل محافظة في المملكة، وبالتالي تكونهي مفتاح صناعة التنمية المستدامة في الأردن حاليًا ومستقبلًا.

- يمنح قانون الاستثمار الأردني لسنة 2014 وتعديلاته المرأة كمستثمرة حقوقًا مساوية للرجل في المجالات الإستثمارية ذات الطابع الإقتصادي، وقد اتبع المشرع الاردني بهذا القانون نفس النهج العام غير المبني على النوع الإجتماعي وبنصوص قانونية غير تمييزية. ذلك أن الأردن يولي لإستثمار أهمية كبيرة في العقدين الماضيين، لما له من دور متعاظم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للأردن وخاصة من ناحية إقتصادية وتشغيلية، وفتحه لنافذة كبيرة للأردن للمواقع العالمية ورفع قدرته التنافسية وزيادة فرص عمل للأردنين وتمويل المشاريع التنموية. ورفع كفائتها.

- قانون الاستثمار الأردني، أعطى الكثير من المزايا والتسهيلات للمشاريع الاستثمارية للمرأة مما يشجع دخولها بسلاسة لعالم التجارة والاستثمار من خلال تشجيعه على جذب الاستثمارات العربية والإقليمية والعالمية وتوسيع الاستثمارات القائمة أصلا بصورة مطلقة دون تفرقة بين رجل وامرأة. إذافة لذلك فأن القانون ولتشجيع المستثمرين الأجانب لم يفرق بجنس المستثمر مطلقًا، حيث ساوى بينهم جميعا، ذكرأ او أنثى ولم يفرق بين مستثمر أردني أو عربي أو أجنبي بل أنه بموجب هذا القانون فأنهم جميعًا يتمتعون بنفس الحقوق والمزايا.اذ يعرف قانون الإستثمار الأردني المستثمر بأنه الشخص الطبيعي او الإعتباري الذي يمارس نشاطًا اقتصاديًا في المملكة وفق أحكام هذا القانون .[76]

- اعتمد قانون الإستثمارعلى مبدأ تلقائية الحوافز التي نص عليها القانون فيما يتعلق بمنح الاعفاءات وفق أسس ومعايير موحدة للمشاريع ضمن القطاع الواحد لضمان منع الازدواجية بالإعفاءات وتحقيق أكبر عدالة ممكنة والمساواة بين المشاريع سواء كان صاحبها رجلًا أو امرأة بنحوٍ متساوٍ،

(75) قانون الاستثمار الأردني لسنة 2014 وتعديلاته

[76] قموة، جميل، 2019. **مبادئ الاستثمار وتطبيقاته**.الان ناشرون وموزعون ص 23

الأمر الذي من شأنه تشجيع قيام المزيد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تسام بأكثر من 80 بالمئة من الناتج الاجمالي في الأردن، وتعتبرحاليًا المحرك الرئيس للاقتصاد من حيث توفيرها لفرص العمل وتخفف من حدة الفقر والبطالة داخل العاصمة وخارجها بحسب حاجة كل محافظة في المملكة، وبالتالي تكونهي مفتاح صناعة التنمية المستدامة في الأردن حاليًا ومستقبلًا.[77]

ومن أهم الامثلة للاستثمارات التي تعمل في الاردن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والتي تعمل بالشراكة مع الحكومة الأردنية كأحد البرامج الإستثمارية التنموية المهمة وتسعى لتنفيذ أجندة طموحة وواعدة لتوسيع الفرص الاقتصادية وتركز على فرص العمل للمرأة، وتحسين القدرة التنافسية للمملكة الغير تمييزية، وتسريع وتيرة نمو القطاع الخاص، وذلك لترسيخ الاعتماد على الذات للمرأة على وجه الخصوص زيادة والاستقرار الاقتصادي في الأردن.ومن أبرز انجازات الوكالة:

- قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بتيسير أكثر من 400 مليون دولار أمريكي أجل الاستثمارات في الاردن، وخاصة من خلال دعم هيئة الاستثمار الأردنية، لتطوير الأنظمة والعمليات اللازمة لتفعيل قانون الاستثمار لعام 2019.
- قفز الأردن 29 مرتبة إلى الأمام في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي واحرز تقدمًا من المركز 104 إلى 75، مما يجعله ثاني الدول الأكثر تقدما بما يخص مناخ الأعمال التجارية على مستوى العالم عن تصنيف 2019. وقد كان لمساعدة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) الحكومة الأردنية الدور الأكبر بإدخال اثنين من أصل ثلاثة إصلاحات أساسية أدت إلى هذا التحسن، وهما:

- تحديث النظام الضريبي.
- تطوير سجل ضمانات لتمكين الشركات من الحصول على الائتمان بسهولة أكبر.[(78)]

**حقوق المرأة التجارية في الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية 2020-2025**

أسست اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة عام 1992. لإيجاد آلية وطنية مخصصة بالنهوض بوضع المرأة في الأردن. تتشكل اللجنة من رئيس ممثلًا بسمو الأميرة بسمة بنت طلال اللجنة وعضوية مجموعة الوزراء المعنيين بالمرأة وكل ما يخصها وممثلي مؤسسات المجتمع المدني من القطاعيين العام والخاص. ويتركز دور اللجنة الوطنية على تتفعيل التزام الأردن بالنهوض بالمرأة

[77] جميل قموة، المرجع السابق

[(78)] **تقرير التنمية الإقتصادية ـ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في الأردن** https://www.usaid.gov 2019

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

وأوضاعها وحقوقها كافة وتفعيل دور مشاركتها في تحقيق التنمية المستدامة للوطن ومن جانب أخر لحرص الأردن على تنفيذ تعهداته الدولية و الوطنيةللمرأة. وتعتبر اللجنة الوطنية مرجعًا لدى كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية وتعتبر أيضًا ممثلا للمملكة في كل ما يخص لأنشطة النسائية وشؤون المرأة، و تتلخص المهام والمسؤوليات المكلفة بها اللجنة الوطنية في محاور العمل الرئيسية التالية:

- دمج قضايا المرأة وكل ما يخصها في الاستراتيجيات الوطنية والسياسات العامة والتشريعات والخطط والموازنات الوطنية للأردن.
- رصد كافة قضايا التمييز ضد المرأة وتقييم واقع المرأة ومتابعة إنجازاتها لتحقيق المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص عامة.
- كسب التأييد العام ودم قضايا المرأة وتوسعة نشر الوعي بأهمية دورالمرأة في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة. (79)

80

وأعتمدت الإستراتيجية الوطنية للمرأة للخمسة أعوام القادمة منهجية إعداد التالية:

االشكل رقم 1: مراحل إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025

(79) **الاستراتيجية الوطنية للمراة في الاردن 2020-2025** - اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين واللجنة االاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

80

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3



وقد بينت الإستراتيجية الوطنية للمرأة أن إصدار وتعديل التشريعات القانونية شكل نقطة تحول جوهرية في قطاع المرأة عامة؛ أن للتشريعات الخاصة بالمرأة دور أساسي لا يمكن انكاره في حماية المرأة ورفع نسبة مشاركتها في العمل و الدور القيادي. وقد حقق الأردن في السنوات الخمسة الماضية تقدما ايجابيا بصدور وتعديل مجموعة مهمة من الشريعات لإزالة التمييز بين الجنسين والعنف ضد المرأة وتعزيز مشاركتها في القطاعيين العام والخاص وحمايتها من كافة أشكال العنف. ولكن لا زالت الحاجة ملحة لإعادة النظر في بعض الأحكام والقوانين الخاصة بتشريعات المرأة وفي العديد من التشريعات المرتبطة وهي بحاجة لعدة تعديلات جذرية لتتلائم مع مبادئ حقوق الإنسان الاساسية، وإزالة ماتحمله من مواد فيها تمييز ضد المرأة، والعمg عى تحسين فرص وصولها للعدالة. تجدر الاشارة إلى أن التحديات المرتبطة بالتشريعات لا تقتصر عى التشريع فقط؛ بل تمتد لترتبط بقضايا متصلة بالمساواة أمام القانون عند التطبيق، والقدرة عى الوصول إلى قنوات العدالة، وسيادة القانون.[82]

كما وبينت الإستراتيجية الوطنية أن تمكين المرأة اقتصادًا يعتبر أهم التحديات التي تواجه الأردن فقضية تمكين المرأة ومساواتها مع الرجل وخاصة في الخمس سنوات الماضية شهدت حالة من عدم الإستقرار في المنطقة المملكة وتدفق كبير للاجئين، و إلى تراجع القدرة الإقتصادية للأردن والتمويل الدولي مما أثر على فرص العمل. وأن مشاركة المرأة التجارية مازالت متواضعة لارتباطها بالظروف الإقتصادية من ناحية وبالسياق الإجتماعي والأدوار النمطية داخل الأسرة من ناحية أخرى، والتي تعد من أقوى الأسباب المؤثرة على خيارات المرأة في العمل وذلك بدفعها للتوجه لتخصصات مكتفية ومشبعة أصلًا في سوق العمل ووتنجرف معظمها في العمل في القطاع التعليمي والقطاع الصحي إضافة لوجود بعض الجوانب التشريعية والسياسية والمؤسسية والثقافية التعليمية والمجتمعية تؤثر على وجود واستمرارية المرأة في سوق العمل أو دخوله أصلا، من أهمها تدني الأجور والممارسات التمييزية في مجال التوظيف وعدم توفير بيئة داعمة للأسرة وعوائق خدمات النقل المناسبة والأمنة.

---

(81) **الاستراتيجية الوطنية للمراة في الاردن 2020-2025** - اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين واللجنة االاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

(82) **الاستراتيجية الوطنية للمراة في الاردن 2020-2025** - اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين واللجنة االاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

**آليات التمكين التجاري للمرأة الأردنية لتعزيز المساواة بين الجنسين**

التنظيم القانوني الذي رسمه المشرع الأردني للمرأة لإكتساب صفة التاجر وممارسة الاعمال التجارية وتأدية دورها بعالم التجارة بحرية بالقانون التجاري والقوانين التجارية وغير التجارية ومجموعة الأتفاقيات الدولية المصادق لم يشكل للمرأة أرضية صلبة لها. فالواقع الاجتماعي المفروض على المرأة يحمل الكثير من المعوقات والتحديات التي تحول من تمكيّنها من الوقوف على الأرضية اللزجة بسبب ما تعانيه من معيقات على المستويات التشريعية والإدارية والتنظيمية الأساسية في القطاع التجاري إضافة إلى ما يثقل كاهلها من ضغوط مجتمعية وثقافة سائدة بالعموم تُصّعب من ممارسة أعمالها التجارية فتحمل أعباءًا غيرمرئية لمجرد كونها امرأة. هذه التحديات تمتد تصاعديًا مع المرأة وتتزايد اضطرادا لتشكل سقفًا زجاجيا سميكًا يعيق تقدمها إلى المناصب الإدارية والقيادية العليا في الشركات والمؤسسات والمنظمات التجارية مما يؤدي لتأخير تطور المرأة مهنيًا ويضعف من قدرتها على اكتساب الخبرات التجارية وتبوء المناصب مقارنة بالرجل والذي من شأنه أ يجعلها حبيسة أدوار تجارية محددة ومحصورة بقوالب نمطية وهو ما أطلق عليه وصف الجدران الزجاجية بالرغم من الحاجة الكبيرة لوجودها بقطاع التجارة وما حققته من نجاحات. [83]

تمكين المرأة لتقليص الفجوة بين الجنسين وأن أصبحا

مصطلحا متداولاً في يومنا هذا في المجال الاقتصادي والتجاري، من اجل إعطاء دور منتج للمرأة بالمجتمعات وتوفير الفرص التجارية النافعة لم يصتدم بالتنظيم القانوني الذي وضعه المشرع الاردني للمرأة تجاريًا فقط وأنما يتعداه لنقض الاليات التي تقلل من وطئة أثاره على المرأة. فالقوانين تعزز من المساواة بين المرأة والرجل من حيث النصوص القانونية ولا تكفل لها الحماية القانونية الكاملة من العنف القائم على النوع الاجتماعي وقد ظهرذلك جليا من إنعدام وجود المرأة في المجالس الأدارية

[83] بحث منشور: **المرأة التجليات والافاق والامستقبل، أوراق مؤتمر فيلادلفيا الدولي التاسع عشر** – بحوث علمية محكمة 2014

للشركات، وتدني نسبة مشاركتها في القطاع التجاري بشكل عام وانعدام تمثيلها في الغرف التجارية بشكل مطلق.

المرأة في أدوارها التجارية تفتقر للكثير من الحلول والتقنيات التي تدعمها وتساويها حقًا بالرجل مما يصعب من وضع المرأة تجاريًا ولا يبشر بمستقبل واعد يتناسب مع الاهداف المنشودة من خطط التنمية إذا ما تركت المرأة على ماهي عليه تصارع كيانها التجاري قي مساحات ضيقة ولا تعطى بصيصًا من النور لإحكام الجدران الزجاجية عليها مما أجبر المرأة على أن تقرن حقوقها بمصطلح التمكين وبحاجتها للمطالبة بحقوقها الشرعية أصلًا للحفاظ على مركزها القانوني كتاجر خاصة مع ما اثاره موضوع الغارمات من إشكاليات عملية وثقافة مجتمعية رافضة.

وفي هذا السياق، يغدو دخول المرأة لسوق المال والأعمال لممارسة التجارة كصاحبة أعمال تجارية ومديرة لشركات ومؤسسات تجارية للعمل والمضي قدما لإنصاف المرأة وتمكينها يتطلب مواجهة التحديات القانونية والإجتماعية والشخصية والإقتصادية التي تؤثر على مشاركة المرأة وممارسة حقوقها التجارية من خلال آليات تشريعية تنظم المركز القانوني التجاري للمرأة بصورة متكافئة تشريعياً وواقعيا مع الرجل و آليات غير تشريعية تعزز الجهود المبذولة لتدعيم مكانة المرأة تجارة وذلك بتكاتف وتعاون الدولة بأجهزتها التشريعية والتنفيذية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع الدولي كل بحسب دوره وقدراته سعيًا للتقليل من الأعباء المتزايدة والمتواصلة الملقاة على عاتق المرأة وإعطائها المكانة اللائقة بها تجاريًا على المستوى الدولي والمحلي وزيادة مشاركتها وضمان حصولها على حقوقها المتساوية في الرعاية المهنية والقانونية والتمويلية والمجتمعية والصحية والحصول على الحقوق الاقتصادية والسياسية التي تسهل وصولها لأهدافها المنشودة وضمان كفاية وفاعلية الآليات الموضوعة اللازمة للنهوض بالمرأة في جميع المستويات التجاريية.ومساعدتها لتسلق السلم بتعبيد طرقها من المطبات التمييزية وكسر الأسقف الزجاجية المهدرة لقدراتها ومهارتها من خلال تحقيق التوازن الطبيعي بين البُني الاقتصادية القانونية االجتماعية والسياسية التي تحكم عالمها أجمع. [84]

**التجارة الإلكترونية لتعزيز المساواة بين الجنسين تجارياً**

جاء ظهور التجارة الالكترونية ايذانا بحدوث تغييرات جذرية في عالم التجارة ووسيلة حل العديد من الإشكاليات العملية ومن أهمها مشكلات الفجوة الرقمية التجارية بين الدول والمجتمعات وبين الرجل والمرأة. فالتغيرات المتلاحقة والمتسارعة التي شهدها العالم بدخول الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية كواقع متطور ومافرضته جائحة كورونا من ضرورة تحول الكتروني لعدة آفاق رئيسية في حياة البشر على اختلاف بقاعهم، فتح آفاق جديدة وواسعة كان مخن أهمها مشاركة المرأة في التجارة عبر الوسائل الالكترونية وتوسعها التكنولوجي من خلال وسائل الاتصال المختلفة مما وسع معرفة المرأة في جوانب عديدة ورفد ثقافتها ومعرفتها بالشيء الكثير، فشهد الميدان الاقتصادي ظاهرة التاجرات عبر الإنترنت

[84] نفس المرجع

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

والتوسع بالترويج الالكتروني لها، خاصة في مجال تجارة التجزئة الصغيرة اللاتي اقتحمتها بقوة من خلال وسائل التواصل الإجتماعي، وشهدت السنوات القليلة الماضية كثافة عالية في تواجد المرأة عبر الفضاء الاقتصادي الإلكتروني كتاجرة وكمستهلكة أيضاً.

يقصد بالتجارة الإلكترونية عمليات البيع والشراء المنتجات بالوسائل الإلكترونية باستخدام تطبيقات الهاتف المحمول والإنترنت. وتشير التجارة الإلكترونية إلى كل من عدة عناصر أساسية التسوق عبر الإنترنت والتسوق عبر الإنترنت وكذلك المعاملات الإلكتروني[85].

والتجارة الإلكترونية لا تحتكر على جنس معين ولا تختزل في بيع السلع المادية فحسب؛ وإنماتتعداه لأي نشاط اقتصادي يدر دخلاً عبر الوسائل الإلكترونية ويدخل في مجال التجارة الإلكترونية، وإن كان خدمة مادية أغير مادية كفكرة ما أو استشارة معينةسواء قام بها رجلاً أو امرأة. والتجارة بهذا المفهوم فتحت فتحت آفاق أمل وزادت فرص عمل المرأة في التجارة حيث أتاحت لها الخدمات الإلكترونية، وأمنت لها فرصة الحصول على دخل مادي عادل وهي بذلك تماثل كثير من الوظايف التقليدية الأخرى المقبولة اجتماعيا أكثر من تجارة المرأة فكثير من المعلمات يعملن ويعطين دروساً عبر الوسائل الإلكتروني دون مغادرة منازلهن!

تبرز خصوصية التجارة الإلكترونية في إطار بحثنا الى ما تواجهه المرأة بشكل عام، وتحديدًا المرأة العربية من التحديات العملية والفنية والإجتماعية التي تحد من مشاركتها الحقُّة في العمل، والتي تعوق تقدمها وأدائها والظهور بالشكل اللائق في الميدان التجاري، وهو ما يؤثر بالسلب على تحقيق أحلامها وطموحاتها و صقل حياتها المهنية من جهة ورفدها الاقتصاد الوطني والاستفادة منها كعضو نافع في مجتمعها من جهة أخرى. فالمسؤولية الملقاة على المرأة بشكل كنتاج للأدوار الاجتماعية المتوارثة على اعتبارها نواة الأسرة، يفرض عليها مزيد من الوقت والجهد المبذول من أجل رعاية الأسرة، مما يعوق من حريتها في اختيار مجال عملها أو حتى خروجها من المنزل أصلا للعمل ويحرمها من هذا الدور المجتمعي الهام. إضافة إلى جانب كثير من الاشكاليات اليويمة التي تقف في طريق المرأة وترقيها وقدرتها على أن يكون لها حياة وظيفية أو عمل خاص مُلهم بقدر الرجال، يأتي على رأسها نظرة المجمتع للمسؤوليات الأسرية ودور المرأة بها، وما قد تتعرض له كذلك أحياناً من مضايقات ومعاكسات أثناء العمل أو خلال الخروج من المنزل، وعدم توفر بدائل داعمة ومساندة للمرأة. كل هذه أسباب وأكثر صعبت من عمل المرأة وتفعيل دورها التجاري في المجتمع، فكان لابد للمرأة من البحث عن بدائل لتحقيق ذاتها وإثبات قدراتها بطرق توافقية من خلال عمل يناسب ظروفها ومعطيات حياتها. [86]

وتكمن أهمية التجارة التجارة الإلكترونية أنها تقدم هي الحل الأمثل كفرصة عمل للمرأة، فهي النموذج الوحيد الذي نجح في تخطي أغلب العقبات الإجتماعية والأسرية التي تقف في طريق عمل المرأة التجاري إلى جانب قدرة هذا العمل على إرضاء غرور المرأة وتحقيق الربح والاكتفاء المادي للمرأة والوصول إلى أهدافها. إذ تُعتبر التجارة الإلكترونية في عصر التكنولوجيا والكورونا أحد أبرز وأفضل طريق الربح للمرأة من خلال استعمال شبكة الانترنت ، والتي لا تحتاج من المرأة أن تبرح من منزلها،

[85] رضوان رأفت (1999) ، عالم التجارة الإلكترونية، القاهر ،ة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص ٤١.
[86] حماد، طارق عبد العال (2008) ، التجارة الإلكترونية: المفاهيم – التجارب – التحديات – الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، مرجع سابق، ص 48

إلى جانب المرونة في ساعات العمل والمرونة بالية العمل واستثناءها من بعض القيود التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري بصفتها تاجرا وغيرها الكثير والكثير من المزايا التي تناسب المرأة بشكل كبير.

## الآليات القضائية لتعزيز المساواة بين الجنسين تجاريًا

واجب الدولة في حماية حقوق المرأة لا يكون ذو معنى ما لم تتخذ الخطوات المناسبة للتحقيق في انتهاكات المؤسسات التجارية والشركات لحقوق المرأة، والمعاقبة عليها، وجبر الضرر الناجم عنها عند وقوعها. فحق المرأة في اللجوء إلى القضاء أمر أساسي لإعمال جميع الحقوق التجارية وغير التجارية التي تحميها قواعد الشريعة الأسلامية والتشريعات الأردنية كاملةً و القوانين المتعلقة بالتقاضي والإتفاقيات الدولية. وحق التقاضي مكفول للمرأة والرجل على قدم المساواة دون تفرقة أو تمييز أو تفضيل، فللمرأة حق اللجوء للقضاء بكافة أنواعه وفي جميع مراحله والاستفادة من أنظمة المساعدات القضائية والقانونية المقررة في هذا لدعمها. كما إن حق المرأة بالتقاضي يعد عنصر أساسي من عناصر سيادة القانون في الدول والحكم العادل، إلى جانب تأكيده لاستقلال القضاء وحياده ونزاهته ومصداقيته، ومكافحة الإفلات من العقاب والفساد، ومشاركة المرأة على قدم المساواة في مساعي الحياة المختلفة، وآليات تنفيذ القانون الأخرى.

تشكل الآليات القضائية الفعالة الأساس في ضمان الوصول إلى سبل الانتصاف والعدالة ضد اية انتهاكات وتتوقف قدرتها على التصدي لانتهاكات المؤسسات التجارية والشركات لحقوق المرأة على حيادها ونزاهتها وقدرتها على إتاحة المحاكمة حسب الأصول القانونية والاهداف المرجوة. التقاضي عن الأعمال التجارية يختلف باختلاف الأنظمة التشريعية المعمول بها في الدول، فبعض الدول أوجدت محاكم تجارية متخصصة تنظر النزاعات التجارية، ومحاكم مدنية تنظر النزاعات المدنية وهو ما يمكن تسميته بالنظام المتخصص والذي يعد خطوة متقدمة في دعم التطور التجاري وهدفًا تسعى له أغلب الدول المتقدمة. وهذ النظام يقدم خدمة التقاضي المتخصص من خلال المحاكم التجارية لكل من المرأة والرجل فما يحدد اختصاص هذه المحاكم هو طبيعة النزاع نفسه فيما اذا كان تجاريا فيدخل في اختصاصها وان لم يكن تجاريًا يخرج للقضاء التقليدي. والبعض الاخر من الدول يأخذ بالنظام المختلط حيث تقوم المحاكم المدنية بنظر النزاعات التجارية وبنفس الاجراءات المنصوص عليها في قوانين المرافعات فيها. وفي الأردن فأن النظام المتبع لتحديد الاختصاص القضائي هو الاختصاص الموحد لجميع المحاكم في نظر جميع القضايا ولا يوجد محاكم تجارية ومحاكم مدنية، إلا أنه من ناحية الواقع العملي قد يوجد قضاة مختصين بالنظر في القضايا التجارية وذلك بتم بتنظيم إداري دون نص في القانون التجاري او قانون أصول المحاكمات المدنية.[87]

[87] **موسوعة القضاء والفقه للدول العربية** (1975)، الدار العربية للموسوعات القانونية، ص 21

© 2022 International Jordanian Journal ARYAM. All rights reserved – Volume 4, Issue 3

الآليات القضائية لحماية حقوق المرأة تجاريًا وتمكينها تقوم على جانبين؛ إجرائية وموضوعية للوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة ؛ فقد تتخذ سبل الانتصاف التي تتيحها آليات التظلم جموعة من الأشكال الموضوعية تهدف بصفة عامة، إلى مواجهة أي إضرار بحقوق المرأة أو التعويض عنه. وقد تشمل سبل الانتصاف أشكال الاعتذار، وإعادة الحق إلى نصابهوأصحابه، وإعادة التأهيل، والتعويض المالي أو التعويض غير المالي والعقوبات (الجنائية أو الإدارية، مثل الغرامات)،والتي يمكن إدراجها ضمن تقسيمات مختلفة بحسب الاتجاه المعتمد مابين وطني ودولي أ، قضاء تقليدي وقضاء مستحدث أو قضاء مباشر وقضاء غير مباشر.[88]

**التوصيات:**

تمثل هذه التوصيات الصعوبات التي تواجه المرأة في مجال التجارة وممارستها لحقوقها التجارية في ضوء التآزر التشريعات التجارية والإتفاقيات الدولية والقوانين ذات الصلة والجهود المبذولة على الأصعدة المحلية والدولية لتمكينها تجارياً وتنمية الأقتصاد الوطني، وعليه توصي الباحثة بما يلي:

- **على المستوى التشريعي:**

- إعادة النظر بالأطر القانونية والسياسات التجارية الخاصة بتجارة المرأة وحماية مركزها القانوني بصفتها تاجراً لضمان إعمال الحقوق التجارية للمرأة في سياق منع التمييز المبني على النوع الإجتماعي، والممارسات التمييزية ضدها ، وانتقاص حقوقها التجارية. ومن هنا يجب أن تكون تكون الإستعراضات والإصلاحات التشريعية شاملة، منصفة، سريعة ومرنة. وذلك من خلال وضع قوانين وسياسات تجارية داعمة للمرأة بوضوح ونصوص قانونية مباشرة وملزمة، وأن تقدم صورة متكاملة عن الإجراءات المتخذة لحماية المرأة كتاجر وصون حقوقها، ومن إدماج المرأة العادل بالتجارة بصورة أكبر وتقليص الفجوة بين الجنسين في القطاع التجاري ومن أجل زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها، ومن أجل تعزيز المساءلة القضائية وغير القضائية المتعلقة باية انتهاكات أو ممارسات تمييزية.
- وضع تشريعات قانونية تسهل وتدعم حصول المرأة على التمويل والإستثمار في التجارة من خلال طرح والحوافز وتخفيض الضرائب وتسهيل اجراءات بدء المشاريع التجارية وتشجيع الدخول في الأسواق العالمية ودعم التجارة الإلكترونية وتسهيل تنظيمها من جانب. وضرورة إعادة النظر بقوانين وأنظمة الشركات التمويلية وتوفير اليات رقابية وحماية قضائية للمرأة في برامجهم وشروطهم التمويلية.

[88]المجالي، رضوان محمود(2012)، **الوجيزفي القانون الدولي الإنساني**، الاكاديميون للنشر والتوزيع، ، ص 161

**على المستوى الإجرائي:**

- توفير أرضية تجارية ثابتة للمرأة، وتتمثل هذه الأرضية في الأدوات التجارية التي تساعد المرأة على بناء القدرة والخبرة واكتساب المعرفة التجارية من خلال تيسير سبل وصول المرأة إلى المعرفة المتخصصة عن طريق برامج وورشات التدريب لبناء المهارات الفنية والمهنية والعلمية والإدارية اللازمة لممارسة التجارة وتنمية أعمالها. وحاضنات أعمال لتقديم الخدمات اللازمة لدعم الأعمال التجارية للمرأة، والتوجيه والتدريب الخاص بالأنشطة التجارية بما يتلائم مع معطياتها واحتياجاتها كمرأة. ومراعاة الوصول للمرأة في كافة أرجاء المملكة والفروقات المترتبة على ذلك. وأيضاً ضرورة التركيز ليس فقط على المرأة كفرد، وإنما على النساء كمجموعات، وتثقيفهن بشأن العمل الجماعي.
- بناء شبكات الأمان من خلال توفير بيئة عاملة آمنة، عادلة، تخلو من الممارسات التمييزية وتكرس حقوق المرأة وتدعم عملها التجاري وتعطيها مجالاً للمشاركة في القرارات والتشريعات الهادفة والمتخصصة في العمل التجاري. وكذلك بناء شبكات اجتماعية لكسر الصور النمطية عن عمل المرأة في التجارة وخلق الوعي على مستوى اجتماعي، وإشراك كل من الرجال والنساء فيه لتعزيز أهمية دورها الإقتصادي واستفادتها الفردية والأسرية والمجتمعية من دخولها معترك التجارة وإتاحة سبل الوصول إلى خدمات أسرية بديلة كخدمات رعاية الأطفال وغيرها مما يخفف الأعباء الإجتماعية على المرأة. وبناء الشبكات علاقات في الدوائر التجارية، والمعلومات والتكنولوجيا، وتبادل الخبرات والمهارات المكتسبة والأضافية. والشبكة الأخيرة والتي تتعاظم أهميتها في ظل الظروف الإقتصادية الحالية هي شبكات التمويل لدعم أعمالها التجارية وتوسعتها. وزيادة التنسيق والحوار بين المؤسسات المالية، والجهات المعنية بالمرأة التي تقدم خدمات تنمية الأعمال التجارية.
- إجراء المزيد من البحوث ودراسات تحليليّة حول مشاركة المرأة في الأعمال التجارية بصورتها التقليدية والتجارة العالمية والتجارة الإلكترونية. لتحديد حجم مشاركتها وانعكاساته الإقتصادية وتوجيه دفة المشاريع والبرامج التمويلية والتنموية بناء على هذه الدراسات. وكذلك لتحديد العقبات والإحتياجات والصعوبات التي تعترض المرأة أثناء ممارستها لأنشطتها التجارية وريادة أعمالها وتعزيز نجاحتها ودورها التجاري عبر وسائل الإعلان المرئية والمسموعة ووسائل التواصل الإجتماعي وإبرازها كنموذج تجاري ناجح وتعزيز انجازاتها. إذ أن هناك حاجة ماسة لوجود جهد إعلاميي ضخم ومركز لتوعية المجتمع بأهميّة دخول المرأة للمهن والوظائف التجارية التي يعتبرها المجتمع غير تقليديّة للمرأة.